جامعة غرداية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

رقمنة الجماعات المحلية و أثرها على النفقات العمومية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق تخصص قانون إداري

إعداد الطالب:

_ مليكة فارس

_ عايس محمد الغزالي

إشراف الدكتور:

_ لحرش عبد الرحيم

لجنة المناقشة:

لقب و إسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
زرباني عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
لحرش عبد الرحيم	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
حميدات حكيم	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	عضوا مناقشا

نوقشت بتاريخ: 2024/06/06م

السنة الجامعية: 1444هـ- 1445هـ/2023م-2024م

جامعة غرداية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

رقمنة الجماعات المحلية و أثرها على النفقات العمومية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق تخصص قانون إداري

إعداد الطالب:

_ مليكة فارس

_ عايس محمد الغزالي

إشراف الدكتور:

_ لحرش عبد الرحيم

لجنة المناقشة:

لقب و إسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
زرباني عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
لحرش عبد الرحيم	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
حميدات حكيم	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	عضوا مناقشا

نوقشت بتاريخ: 2024/06/06م

السنة الجامعية: 1444هـ- 1445هـ/2023م-2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون) النحل/78.

و قال تعالى :(وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) البقرة/188 .

الشكر و التقدير

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه نحمده و نشكره على توفيقه في إتمامنا عملنا هذا و الصلاة و السلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره و اصطفاه .

و مصداقا لقول النبي صلى الله عليه و سلم : (و من لا يشكر الناس لا يشكر الله) رواه الترميذي، نتقدم بخالص الشكر و التقدير للدكتور المشرف لحرش عبد الرحيم على إرشاداته و توجيهاته القيمة التي كانت النور المضيء لطريقنا في إنجاز مذكرتنا، كما نتقدم بجزيل الشكر و العطاء إلى كل يد رافقتنا في إنجاز هذا العمل سواءا كان من قريب أو من بعيد، و الشكر موصول كذلك إلى أوليائنا الذين حرصوا على توفير الظروف الملائمة لإنجاز هذا العمل منذ بدايته حتى النهاية.

كما لا ننسى تقديم الشكر لكل أساتذتنا في كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة غرداية و نشكر أيضا عمال مكتبة الكلية على توفير ما استطاعوا من مراجع ساعدتنا في البحث عن المعلومات التي تخص موضوع مذكرتنا.

مليكة فارس **عايس محمد الغزالي**

الإهداء

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى عائلتي الصغيرة و أخص بالذكر من وهبني الحياة الوالدين أمي و أبي حفظهم الله و رعاهم و زوجتي رفيقة دربي و أخي الصغير أسأل الله أن يوفقه في حياته.

مليكة فارس

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام عملنا هذا و الذي أهديه لأغلى ما أملك أمي و أبي أدام الله عليهم الصحة و العافية.

عايس محمد الغزالي

قائمة المختصرات:

التسمية	الإختصار
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية	ج.ر.ج.ج
الطبعة	ط
المجلد	مج
الصفحة	ص
العدد	ع
دينار جزائري	دج
ميلادي	م
هجري	هـ

مقدمة

تشهد العديد من الأنظمة الدولية العديد من التطورات تماشيا و مواكبة للتقدم الذي نراه في مجال استعمال التكنولوجيا و إدراجها في مؤسسات الدولة و إداراتها العمومية، حيث عرفت مؤسسات الدولة تحولا رقميا يساهم في تقديم خدمات جيدة للمواطنين و تحقيق الرفاهية و تحسين المرفق العام، أدى هذا إلى خوض الدول الحديثة في تحديات على غرار تحدي تكوين كوادرها على طرق و كيفيات استعمال هذه التكنولوجيا ليستفيد المواطن من خدماتها العامة، كما سعت العديد من الدول العربية إلى إنشاء بنية أساسية تعتمد على التكنولوجيات الحديثة و انتقلت من الخدمات الورقية إلى الخدمات الرقمية و هذا ما سمي بالتحول الرقمي و ذلك للتخلص من الطوابير التي يعاني منها المواطن يوميا من أجل الحصول على إحدى الخدمات الإدارية و خاصة على المستوى المحلي، بعد الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة و المتطورة أصبحنا نرى العديد من وسائل الإعلام الآلي و الإتصال في جل الإدارات مما جعل المواطن يثق بنوعية الخدمات المقدمة بطريقة حديثة و سلسة و بالأخص سرعة تقديمها.

و من أجل متابعة التطورات الخاصة بعملية الرقمنة قامت السلطات العليا في الجزائر بتقديم توصيات و توجيهات تخص جميع القطاعات على تعميم نظام معلومات و تسريع العمل بها حيث يتم عرض حال في كل مرحلة لإستراتيجية الرقمنة محتواه عرض التقرير المرحلي لمدى تقدم عملية الرقمنة و تم التشديد على نسق السرعة القصوى في العمل ، إلى غاية الرقمنة الشاملة لكل القطاعات و الإسراع في رقمنة المعطيات الخاصة بكل قطاع تحضيرا للأرضية التقنية و توطين المعلومات .

في ظل التطور السريع لتكنولوجيا الإتصال الذي مس جميع المجالات و القطاعات، فقد عرفت الجماعات المحلية أيضا تحولا رقميا كأول المؤسسات الرائدة في استعمال التكنولوجيات الجديدة و عصرنة المرفق العمومي، و الذي ترك أثرا إيجابيا على نوعية و جودة خدماتها المقدمة و تحقيق أهداف كتقريب الإدارة إلى المواطن الذي بدوره استحسن هذه العملية ، و من جهة أخرى ساهمت الرقمنة في تحقيق التواصل بين جميع هياكل المؤسسات و الإدارات العامة و إحداث تنسيق فيم بينها و يخفف تنقل المواطن من إدارة إلى أخرى، أما من الناحية الإقتصادية فقد تساهم رقمنة الإدارة المحلية في التحكم بالأموال العامة و بالتالي تحقيق تنمية محلية مستدامة تؤثر إيجابا على إقتصاد البلاد العام، و هذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في موضوعنا هذا.

تضيف دراستنا هذه معرفة علمية و ذلك من خلال التطرق لبعض المفاهيم و التعريفات في هذه الدراسة يستفيد القارئ من معنى بعض المصطلحات مثل الرقمنة و التحول الرقمي و أهمية الرقمنة في الإدارة المحلية ،حيث تقدم هذه الدراسة نظرة عن بعض الخدمات الرقمية المتعددة ، كما توجد للرقمنة آثار إيجابية بالنسبة للمجال الإقتصادي و الحفاظ على الثروة المالية العامة، ومن حيث تخصصنا نكتشف مواقف التشريع و التنظيمات القانونية من تطبيقات مشروع الرقمنة في الإدارة المحلية.

من الدوافع الذاتية لإختيار هذا الموضوع هو الإهتمام بكل ما هو جديد بخصوص التكنولوجيا و تطوراتها و استعمالاتها في الحياة اليومية.

أما بالنسبة للدوافع الموضوعية كان نتيجة لاهتمامنا بمواضيع القانون الإداري و خاصة ما يخص الإدارة المحلية و هذا ما أدى بنا إلى إختيار و دراسة هذا الموضوع الشيق و البحث فيه لاختبار معلوماتنا فيه.

تكمن أهداف هذه الدراسة في كونها موضوع مهم بالنسبة لجميع شرائح المجتمع في:

_ معرفة مدى تطور الإدارة اللامركزية .

_تسهيل الحصول على خدمات ذات جودة و الحصول عليها في وقت وجيز .

_توعية المواطن من أجل مساعدة الإدارة المحلية في الحصول على معلوماته بصفة دقيقة لتقديم خدمات رقمية متطورة .

_معرفة مدى مساهمة الرقمنة في الإستعمال الجيد للمال العام.

و من الدراسات السابقة المعتمدة في مذكرتنا نكر ما يلي:

دراسة فوزية صادقي، واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية، مجلة العلوم الإنسانية، مج07، ع03، جامعة أم البواقي ، 2022 م .

تشابهت هذه الدراسة بعملنا في كثير من الجزئيات حتى في حدودها المكانية و ما اختلفت فيه مع دراستنا هو إبرازنا للدور المهم و هو تأثير رقمنة الجماعات المحلية على الإنفاق العمومي و هذا ما أخذ بعد إقتصادي نوعا ما.

بلكعيبات مراد، الإدارة الجزائرية و الرقمنة و دورهما في تطوير الإستثمار، مجلة المفكر، مج 18، ع 01، جامعة الأغواط، 2023 م.

بحيث تطابقت مع دراستنا في تبيان دور رقمنة الإدارة الجزائرية في المجال الإقتصادي و هو ما يتشابه مع دراستنا في موضوع الحفاظ على المال العام.

و من خلال إنجاز هذه الدراسة الأكاديمية واجهتنا بعض الصعوبات من أهمها :

نقص المراجع التي تتحدث عن موضوعنا كون الدراسة حديثة و صعوبة ترجمة بعض الدراسات من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية خاصة في الشق الثاني من الدراسة.

و للإلمام بجوانب دراستنا تطرقنا لطرح الإشكالية الرئيسية بالصيغة التالية: إلى أي مدى ساهمت رقمنة الجماعات المحلية في ترشيد النفقات العمومية؟

حيث تنبثق عن الإشكالية المطروحة أعلاه بعض التساؤلات الفرعية و هي على النحو التالي: ماهي الجماعات المحلية؟

_ ما هي الرقمنة؟

_ كيف تتم رقمنة الجماعات المحلية؟

_ ما الآثار الناجمة على رقمنة الجماعات المحلية بالنسبة للنفقات العمومية؟

من أجل إجراء دراسة جيدة لموضوعنا اتبعنا المنهج الوصفي في الفصل الأول لمذكرتنا حيث تم إجراء مسح نظري و تقديم بعض التعريفات و المفاهيم، و في الفصل الثاني انتهجنا المنهج التحليلي حيث خضنا في غمار التفاصيل الدقيقة و قدمنا بعض الشروحات لعناصر دراستنا.

و لدراسة موضوعنا ارتأينا إلى تقسيم عملنا على النحو التالي:

خصصنا الفصل الأول و المعنون بـ "الإطار النظري للرقمنة و الجماعات المحلية" ، حيث جسدناه في مبحثين ، كمبحث أول تطرقنا إلى مفاهيم و أساسيات حول الرقمنة و الجماعات المحلية وعلاقتهما ببعضهما البعض ، أما المبحث الثاني فخصصناه لرقمنة الجماعات المحلية حيث أبرزنا الإطار القانوني لها و الخدمات التي تمت رقمنتها و أيضا الخطوات المتبعة في عملية الرقمنة.

أما فيم يخص الفصل الثاني المعنون بـ آثار رقمنة الجماعات المحلية على النفقات العمومية فقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ، أبرزنا في هذا الجزء من الدراسة مفهوم النفقات العمومية و إضفاء التقنية عليها و ذلك باستعمال أنظمة إلكترونية جديدة و من هذا

استنتجنا ما خلَّفته رقمنة الجماعات المحلية على الإنفاق العام من ترشيد جيد للأموال العامة و الحد من إهدارها .

الفصل الأول:الإطار النظري للرقمنة و الجماعات المحلية

تمهيد:

في إطار التقليص من الإجراءات الإدارية ووجود إرادة سياسية واضحة من طرف السلطات العليا للبلاد نحو عصرنة الإدارة، والضرورة الملحة التي تفرضها البيئة الدولية إلى حتمية التغيير الإداري و تعزيز الديمقراطية التشاركية و تقريب الإدارة من المواطن، فُرض على الدولة الجزائرية إدخال بعض التعديلات على وثائق الحالة المدنية ، إذ تتوفر إدارة البلدية على مصالح و مكاتب تم تطبيق الإدارة الالكترونية بها في إطار مساعي الحكومة لترقية و عصرنة الإدارة المحلية.[1]

1_لبيد عماد، موازي بلال، **رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر**، المركز العربي الديمقراطي، ط1،ألمانيا، برلين، 2021 م ، ص 36-37.

المبحث الأول: مفاهيم و أساسيات حول الرقمنة و الجماعات المحلية

لقد أضحت رقمنة الإدارة المحلية ضرورة تمليها متطلبات شتى، بعضها يتعلق بالمزايا الكثيرة التي تحققها (تقنية إدارية، إقتصادية، مالية) و بعضها الآخر يعود إلى اعتبارات حضارية مردها أساسا إلى واجب مسايرة ما بلغه الفكر الإنساني من تطور، و أخرى سياسية لما يمكن أن تقدمه هذه التكنولوجيا من خدمات ترقى بمنظومة الحكامة عامة و المشاركة السياسية على وجه الخصوص إلى أفضل المستويات.

المطلب الأول: ماهية الرقمنة

تشكل الرقمنة لغة العصر وأداته ، وهي التقنية الأكثر استخداماً في حياتنا، وبالكاد لم يبق شيئاً إلا وغزته الرقمنة التي غيرت نظرتنا إلى الكثير من أمور حياتنا وأعمالنا، وتصرفاتنا بشكل كبير، وتفرض علينا نمط جديد من الحياة والمعاملات والأعمال والاتصالات تختلف تماما عما سار عليه البشر قبل بضع عقود.[1]

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة

تتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح "الرقمنة"، وذلك وفقاً للسياق الذي يستخدم فيه.

1_حميدوش علي، بوزيدة حميدة، **إقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة**، مجلة المستقبل الإقتصادي، مج 08، ع1، سنة 2020م، الجزائر، ص42.

أولا – تعريف الرقمنة

"ينظر(تيري كاني Terry Kuny) إلى أن الرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلافها من شكل ورقي إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي البيتات (Bits) [1] ، و الذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها (الرقمنة) ويتم هذا بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة"[2].

يرجع تعدد مصطلحات الرقمنة إلى حداثة عهد المصطلح و عدم تقنينه دوليا، و يمكن التغلب على هذا بتقنين مصطلح واحد للإستخدام المستقبلي مع ترك المصطلحات الأخرى المستخدمة حاليا حتى تذوي مع الوقت و تصبح غير متداولة، حيث أن عدم توحيد المصطلح قد يؤدي إلى فقد الكثير من المحتوى المرتبط به عند إجراء عملية البحث، كنتيجة طبيعية لعدم الإلمام بكفاءة المصطلحات الأخرى المشتقة منه، و/أو المختلفة معه في حروف الهجاء[3].

1_ " bit " معناها باللغة العربية بايت هي وحدة لتخزين البيانات في الكمبيوتر https://www.almaany.com/fr/dict/ar-fr/bit/ تاريخ الإطلاع 2024/06/12 الساعة 20:06، بعد ملاحظات لجنة المناقشة.

2_أحمد فرج أحمد، **الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟(دراسة في الإشكاليات و معايير الاختيار)**، مجلة دراسات المعلومات، ع 07، قسم دراسات المعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة 2009، ص11.

3_ نجلاء أحمد ياسين، **الرقمنة و تقنياتها في المكتبات العربية**، العربي للنشر و التوزيع، ط 1، القاهرة، 2013، ص 16.

ثانيا – متطلبات الرقمنة

تتطلب عملية الرقمنة تظافر جهود أطراف كثيرة، تأتي في المقام الأول العامل البشري و هو مجموع العاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة، وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ننسى الإطار القانوني وعليه يتطلب إنجاح هذه العملية تحقيق مجموعة من الشروط يمكن إيجازها فيما يأتي:[1]

أ_المتطلبات البشرية: يعد العنصر البشري من العناصر الهامة في قيام أي مشروع، ذلك أنه لابد من وجود العنصر البشري مهما كانت درجة تقنية و حداثة المشروع الرقمي.

ب_المتطلبات المالية: تعتبر الموارد المالية من النقاط الحساسة من عمر مشروعات التحول الرقمي، بحيث تتطلب عملية الرقمنة الدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذه ، وهذا ما يستوجب توفير ميزانية كافية لاقتناء التجهيزات و الوسائل الضرورية و صيانة الأجهزة و الآلات و مختلف المشكلات المحتملة.

ج_المتطلبات المادية: تتمثل المتطلبات المادية لمشروع الرقمنة في:[2]

1_مليكة بوخاري، سمير يحياوي، **متطلبات تطبيق الرقمنة و دورها في تحسين أداء الإدارة المحلية**، دراسات إقتصادية، جامعة آكلي محند أولحاج، بويرة، مج 16، ع3، سنة 2022م، ص459.

2_طارق عبد الرؤوف عامر، **الإدارة الإلكترونية"نماذج معاصرة"**، دار السحاب للنشر و التوزيع، ط1 ، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2008م ، ص23-24.

مكونات مادية تتضمن كافة أنواع الأجهزة و المعدات اللازمة لتشغيل نظام المعلومات، البرمجيات التي بدونها لن يكون هناك فائدة للمكونات المادية، تتضمن أيضا المعلومات التي كانت في الأصل (data)ثم عوملت بطرق فنية حتى أصبحت قابلة للاستفادة منها في صناعة القرارات، وسائل الإتصالات السلكية و اللاسلكية لإنتقال المعلومات من مكان تخزينها إلى المستفيدين بها.

د_المتطلبات التشريعية: يجب على المؤسسة التي تطبق عملية الرقمنة الأخذ في عين الاعتبار حقوق الملكية الفكرية، أي وضع الترتيبات اللازمة لحفظ حقوق المؤلفين في الاستخدام الآلي بالمشروع و النشر على شبكات داخلية أو النشر على شبكات الأنترنت، وذلك حتى لا تتعرض حقوق الملكية الفكرية إلى الضياع .

ثالثا – فوائد الرقمنة

تتميز الرقمنة بالعديد من الفوائد الموجهة لتحسين الأداء العامة نذكر منها:

أ– **الفوائد الاقتصادية:** للرقمنة عدة فوائد إقتصادية نذكر منها[1]:

توفر المنصة الإلكترونية الوقت والجهد، وتقلل من النفقات المالية، وتعزز التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل المعاملات بين الحكومة والقطاع الخاص، وتوفير

1_بن دادي هشام، **رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون عام إقتصاد، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2022/2021م، ص 16.

فرص وظيفية جديدة، وتوحيد الجهود تحت بوابة واحدة، وفتح قنوات استثمارية جديدة.

ب- الفوائد الإدارية: تتمثل الفوائد الإدارية في كونها تنظم العمليات الإنتاجية و تحسن الأداء الوظيفي، كما تقضي على كل أشكال البيروقراطية، و تحقق الشفافية في التعامل و إلغاء الوسطية و المحسوبية و المجاملة،الإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية و اختصارها، تنظيم قواعد عمل جديدة مختلفة تماما عن الحكومة التقليدية.[1]

ج- الفوائد الإجتماعية: للرقمنة فوائد إجتماعية كتحفيز المواطنين على التعامل مع المعطيات التقنية و مواكبة عصر المعلومات، كما تسهل و تسرع من عملية التواصل الإجتماعي من خلال العديد من التطبيقات الإلكترونية الحديثة التي بدورها تفعل الأنشطة الإجتماعية المختلفة.[2]

رابعا_ خصائص الرقمنة: تكمن خصائص الرقمنة في الآتي[3]:

هي عملية غير ورقية ، كما أنها إدارة دون مكان و دون زمان، أي أنها لا تتقيد بمدة العمل القانونية و لا أيام العمل بل تعمل في أي وقت و تستجيب بسرعة لطلبات المواطنين، كما

1_ بن دادي هشام، المرجع السابق، نفس الصفحة.

2_مريم خالص حسين، **الحكومة الإلكترونية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، وزارة المالية، العراق، ع خاص، 2013م، ص446.

3_بلكعيبات مراد، **الإدارة الجزائرية و الرقمنة و دورهما في تطوير الإستثمار**، مجلة المفكر، مج 18، ع 01، جامعة الأغواط، 2023م، ص37.

تمتاز بدقة المعلومة، تتنافى مع الفساد و الغش، تختص بالصدق و المصداقية، تحافظ على سرية المعلومات الشخصية و خصوصيتها.

الفرع الثاني : خطوات الرقمنة

تتجلى أهم الخطوات المنهجية للقيام بعملية الرقمنة، فيما يلي:[1]

أولا_ التخطيط الميداني: يعد جمع البيانات في هذه المرحلة أمرا بالغ الأهمية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أسس المشروع، والنظر في الصعوبات والإمكانيات، وإنشاء خلية لتصفية المعلومات.

ثانيا–اختيار موراد الرقمنة: الرقمنة عملية معقدة وتستغرق وقتا طويلا وتتطلب موارد مالية وكفاءة عالية وأهداف واضحة.

ثالثا–البدء في عملية الرقمنة: إن القائم بهذه العملية يكون وفق أوجه متعددة بحيث يعتمد على الموردين بسبب ارتفاع أسعار الأجهزة، تحدد الخطة جميع الأنشطة، ويتم النظر في التقنيات الرقمية مثل المسح الضوئي، كما يجب الأخذ بعين الإعتبار لأسعار الأجهزة وتجربة المستخدم داخل المؤسسة.[2]

1_ حفضاوي سمير، سهى الحمزاوي، **الرقمنة و مدى تأثيرها على الفعالية التنظيمية**، مجلة الباحث الإجتماعي، قسم علم الإجتماع، جامعة خنشلة، 2016م، ص260–261.

2_ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

رابعا–الترميز و اختيار خطة الميتاداتا: تصف خطة البيانات الوصفية المصادر الإلكترونية ، مثل الصور أو النصوص أو الصوت أو الفيديو أو الرسومات الرقمية ، مع الكلمات الرئيسية أو النص الحر ، بهدف تسهيل الاسترجاع وتحديد المصادر.

الميتاداتا أو ما وراء البيانات كما تعرفها الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات هي "بيانات عن البيانات" وقد فهمت على أنها توسعة لممارسات الفهرسة الببليوجرافية التقليدية ليشمل البيئة الرقمية.[1]

المطلب الثاني: عموميات حول الجماعات المحلية

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى إرساء قواعد اللامركزية حيث أنشأت الجماعات المحلية وهما الولاية والبلدية من أجل القيام بتسيير المرافق والأملاك العمومية وكذلك السهر على توفير الأمن و السكينة للمواطنين، وتوفير الحاجات الضرورية لهم، ومن خلال ما يلي سنتعرف على الجماعات المحلية بالجزائر وخصائصها وكذلك تعريف كل من البلدية والولاية.

الفرع الأول: ماهية الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات الإقليمية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن

1_محمود مسروة، **تنظيم–المعلومات–في–البيئة–الرقمية**، https://blog.naseej.com / ، تاريخ الإطلاع 2024/05/11 الساعة 12:55.

تلبيتها لقلة مرد وديتها، من هذا المنظور فالجماعات المحلية هي تعبير جغرافي محدد إقليميا، تجمع سكاني محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة، أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية للإقليم من جهة أخرى[1]، أما في الجزائر فيطلق على الجماعات المحلية إسم البلديات و الولايات، و تضم مجموعة سكانية معينة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، و عبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون 1947/09/20، و التي تنص على أن:"الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات و الولايات".[2]

أولا-تعريف الجماعات المحلية: يتم تعريف الجماعات المحلية على أنها وحدات إدارية ذات مجالس منتخبة تتمتع باستقلال مالي وإداري عن السلطات المركزية ، مما يتيح تحقيق أهدافها مع الحفاظ على السيطرة المركزية.[3]

أ_تعريف البلدية: يعرف قانون 11-10 البلدية في المادة الأولى على أنها " الجماعة الإقليمية

1_ نصر الدين بن شعيب و طيبي بومدين ، **الجماعات المحلية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، جامعة تلمسان، ع1، سنة 2012م، ص23.

2_طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة و تنمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2016/2015م، ص18.

3_كنوش نجية، **مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في التنظيم الإداري الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع القانون العام تخصص قانون الجماعات الإقليمية، جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية، 2017/2016م، ص07-08.

القاعدية للدولة"، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون[1].

ب_تعريف الولاية: الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون[2].

ثانيا-تطور الجماعات المحلية في الجزائر:

إن تطور المجموعات المحلية في الجزائر له تاريخ مديد، حيث تعيش المجتمعات معا منذ ظهورها من خلال التجمعات البشرية القائمة على نظام محلي متفق عليه من قبل المجموعة ، مثل حياة العروش التي يقودها رجل[3].

تشكلت الجماعات المحلية في الجزائر إبان العهد العثماني حيث قسمت الجزائر إلى مقاطعات إقليمية وتستحدث كل مقاطعة في إجتماع مجلس الوزراء برئاسة الداي، وبالتالي فإن

1_ القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 هـ الموافق 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية، الصادر في ج.ر.ج.ج،ع 37، المؤرخ في أول شعبان عام 1432هـ الموافق 3 يوليو 2011م.

2_ القانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 هـ الموافق 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية، الصادر في ج.ر.ج.ج،ع12، المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1433هـ الموافق 29 فبراير سنة 2012م.

3_ أسماء سلامي، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة الشريعة و الإقتصاد، بدون سنة، جامعة قسنطينة03، ص413-414.

البلاد وقتها كانت مقسمة من الناحية الإقليمية إلى المناطق عرفت بباياك حيث كانت آنذاك أربعة مقاطعات "دار السلطان– بايلك التيطري– بايلك الغرب– بايلك الشرق"[1]، هذا فيما يخص العهد التركي أما فيما يخص المرحلة الاستعمارية فقد عرفت الجزائر نظام الإدارة المحلية حيث تم إنشاء بلديات تمثلت فيما يلي" البلديات كاملة الاختصاص والبلديات المختلطة أو الأهلية " وفي عام 1844م تم إنشاء المكاتب العربية وذلك للاقتراب أكثر من المواطن والوصول إلى كافة المناطق الجزائرية وفي عام 1956م تم إلغاء هذه البلديات وتطبيق القانون الفرنسي الصادر في فرنسا، ودائما كان السبب الرئيسي وراء انتهاج نهج النظم المحلية هو تحقيق المصالح الفرنسية واستغلال الثروات الجزائرية حتى ولو كانت في أصغر وأبعد رقعة جغرافية.

ورثت الجزائر نظاما محليا غير متوازن بعد الإستقلال مع العديد من البلديات العاجزة ، مما تسبب في وضع صعب وهو ما جعل الجزائر تلجأ إلى تخفيض عدد البلديات وذلك وفقا للمرسوم المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات عام 1963م كل هذا الإجراء كان الهدف منه هو القضاء على البلديات العاجزة والإبقاء على البلديات التي لها ضرورة البقاء والاستمرار، وقد كان أول تشريع خاص بالجماعات المحلية بعد الاستقلال الخاص بالجماعات المحلية عام 1967م المتعلق بالبلدية، وعام 1969م كان القانون المتعلق بالولاية والذي كانا متأثران جدا بالنظام الفرنسي، لتعيد الجزائر من جديد تنظيم البلدية والولاية عام 1990م من أجل تحديث النصوص التشريعية القديمة، وفي عام 2011م تم وضع قانون جديد للبلدية وعام

1_محمد العربي سعودي، **المؤسسات المحلية في الجزائر(الولاية البلدية 1516م_1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2، سنة 2011م، بن عكنون الجزائر، ص23.

2012م قانون للولاية اللذان تضمنا مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد وكل هذا الاجتهاد القانون يدل على مكانة الجماعات المحلية للدولة الجزائرية[1].

ثالثا-خصائص الجماعات المحلية:

أ_الشخصية المعنوية: حيث تعرف على أنها مجموعة من الأشخاص و الأموال تتمتع بالشخصية القانونية تماما كتلك المقررة للأشخاص الطبيعيين و يتم التعامل معها كما لو كانت شخصا حقيقيا، لها حقوق و عليها التزامات و هي شخصية مستقلة من الأشخاص و العناصر المادية المكونة لها و ما يميز الجماعات المحلية عن الإدارة المركزية هو تمتعها بالشخصية المعنوية التي هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية فالاعتراف بالشخصية المعنوية هو نتيجة منطقية للاعتراف باستقلالها و بوجود مصالح محلية خاصة بها[2].

ب_الإستقلالية الإدارية: تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية و الهيئات الحكومية المستقلة.

ج_الإستقلالية المالية: إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية و الإستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بالذمة المالية المستقلة، و هذا يعني الإستقلالية المالية للجماعات المحلية

1_ أسماء سلامي، مرجع سابق، ص415.

2_بوعامر سعيد، **آليات تمويل التنمية المحلية في قانوني البلدية و الولاية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق ، جامعة غرداية، 2023/2022م، ص25.

تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الإقتصادية للدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الإقتصادي.[1]

رابعا-الموارد المالية للجماعات المحلية: يعتبر التمويل أحد أهم مقومات الجماعات المحلية و من دونها لا تستطيع الوحدات المحلية من القيام بوظائفها ، حيث تتكون الموارد المالية للجماعات المحلية من ضرائب و رسوم و قروض و هبات و إعانات و غيرها، و قد تكون هذه الموارد محلية أو وطنية فالموارد المالية المحلية تستخلصها الجماعات بطريقة مباشرة من المكلفين بها.[2]

الفرع الثاني: مهام الجماعات المحلية

أولا-المحافظة على الممتلكات: و هذه المحافظة تتمثل في المنشآت الإدارية، التربوية و الثقافية، و المنشآت القاعدية، كالطرقات و السدود و الجسور، و الشبكات المختلفة، تتطلب جهدا و أموالا في الصيانة و التجديد و التصليح و الحماية.

1_ أولاد المختار سعدية، **الآليات الجديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم سياسي و إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020/2019م، ص14.

2_ هجيرة توميات، خديجة بوخاري، **الموارد المالية للجماعات المحلية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة غرداية، 2018/2017م، ص17.

ثانيا-التجهيز العام: و نعني به كل المنشآت و المخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية و الجماعية الإجتماعية و الإقتصادية.

ثالثا-المحيط و العمران: تعمل الجماعات المحلية على الحفاظ على المحيط"جمع الأوساخ و تنظيف الأحياء و مكافحة الأمراض التي تنقلها المياه و التلوث"، و تعمل على تطوير المعمار.

رابعا-النشاط الإجتماعي: و يتمثل النشاط الإجتماعي في طلب سكن مأوى في حالة أمر طارئ مثل الحرائق و الفيضانات و الزلازل، مساعدة للبناء، طلب مؤونة غذائية مثل شهر رمضان، التكفل بالمعوزين و المعوقين، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات عديمة الدخل[1].

1_ بوفلغة مريم، منصوري نبيلة، **تقييم الحوكمة في تسيير الجماعات المحلية**، مذكرة ماستر، شعبة تسيير التقنيات الحضرية، تخصص تسيير الجماعات المحلية، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة3، سنة2019/2018م، ص 15-16.

المطلب الثالث: علاقة الرقمنة بالجماعات المحلية

تعتبر عملية تطبيق الرقمنة من قبل الإدارة المحلية بمثابة آلية جديدة ومتميزة في تقديم الخدمات العامة على المستوى المحلي كما أنها أصبحت أمر حتمي لمواكبة التطورات العالمية السريعة وذلك لما لها من دور في ترقية المهام والأنشطة وتطوير الخدمات.

الفرع الأول: دواعي إعتماد الرقمنة من قبل الإدارات المحلية

نفذت الحكومات إصلاحات لتحسين الخدمات العامة ، وزيادة الشفافية ، وإشراك المواطنين في الإدارة المحلية، بحيث تغيرت أنماط الإدارة ، و تمت إعادة هيكلة الإجراءات، مع إعتماد تكنولوجيا المعلومات لضمان خدمات فعالة وعالية الجودة، تهدف الجزائر إلى تطوير الإدارة المحلية من خلال الرقمنة، مع التركيز على أهداف مثل:[1]

أولا–الحد من الظواهر السلبية في الإدارة المحلية : إن الحد من الفساد أمر بالغ الأهمية للتنمية ، وتحسين الخدمات، واستعادة ثقة المواطنين، فالفساد يعيق التنمية ويعطل العمل ويضر بسمعة الإدارة المحلية، فتعزيز الشفافية هي المفتاح للتغلب على هذه القضايا.

ثانيا– سرعة انجاز الخدمة العمومية: تحل الخدمة الرقمية محل الخدمة التقليدية ، وتوفر خدمات أسرع وأكثر ملائمة للجمهور، يمكن للمواطنين الوصول إلى الخدمات في الوقت الفعلي

1_ صليحة حدوش، **دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر**، مجلة صوت القانون، مج07، ع03، جامعة البليدة، 2021م، ص1172.

من المنزل أو المكتب، مما يلغي الطوابير الطويلة، على سبيل المثال ، يمكن تسجيل الحج إلكترونيا من خلال موقع وزارة الداخلية خلال أيام الأسبوع.[1]

ثالثا–الإتقان و الكفاءة وجودة الخدمة: تقاس الإدارة من مستوى جودة خدماتها، و محاولة تقديمها للخدمات بشكل يلبي حاجات و رغبات مستعمليها، إن الإعتماد على البيئة الإلكترونية يوفر الكثير من الدقة و الموضوعية في العمليات المختلفة داخل الإدارة، و ذلك من خلال الحد من الاجتهادات الشخصية و الأخطاء المتكررة لكون تنفيذ الإجراءات يتم إلكترونيا، مما سبب تفادي الكثير من الأخطاء و تقليل حدوثها، في الإدارة التقليدية كثير ما يجد المواطنون أنفسهم ضحايا لأخطاء كتابية حملتها وثائقهم الإدارية. [2]

رابعا–تقليص التكاليف: تتحمل الخزينة العامة للبلديات نفقات عالية على اللوازم المكتبية، لخفض التكاليف تسعى الإدارة المحلية إلى ترشيد النفقات وتخفيف العبء على المواطنين، كما تصدر مصلحة الحالة المدنية الآن شهادات الميلاد على المستوى المحلي، مما يلغي حاجة المواطنين للسفر إلى بلديات ولادتهم، بالإضافة إلى ذلك ، يستفيد قسم السيارات من السجل الوطني الآلي، مما يبسط ترقيم المركبات دون الحاجة التنقل لولاية التسجيل السيارة الأصلية [3].

1_ صليحة حدوش، مرجع سابق، ص1173.

2_ مناصر، شهرزاد، حاحة عبد العالي، **دور الإدارة الالكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية**، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مج10،ع01، 2020م، ص1204.

3_ صليحة حدوش، مرجع سابق، ص1174_1175.

خامسا-تفعيل الرقابة: تعتبر الرقابة وظيفة ضرورية في الإدارة المحلية ، وتعني متابعة قياس الأداء المتحقق، ومقارنة ذلك بالأهداف المخططة مسبقا، و من ثم تحديد الانحرافات و اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا تطلب الأمر ذلك[1]، بحيث تستخدم الرقمنة في التحكم برامج الكمبيوتر، مما يتيح التحكم الإلكتروني في الوقت الفعلي لتصحيح الأخطاء والانحرافات بسرعة، هذا يقلل من الفجوات الزمنية ويعزز الثقة الإلكترونية بين الموظفين والإدارة والموردين والعملاء.[2]

سادسا-إضفاء الشفافية: تضمن الإدارة الرقمية الشفافية من خلال التحكم الإلكتروني والمحاسبة الدورية و رقمنة المستندات، كما توفر المرونة وجودة معالجة البيانات وثقافة شفافية المعلومات وتقليل التكاليف وتحسين جودة الخدمة[3].

الفرع الثاني: رهانات وتحديات تفعيل الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية

يعكس تحرك الجزائر نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحولا ثقافيا لتحسين كفاءة الحكومة وإدارة الموارد وتنفيذ السياسات، بحيث كان اعتماد الإنترنت والتركيز العلمي والدعم

1_فرطاس فتيحة، **عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين**، مجلة الإقتصاد الجديد، مج02، ع15، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، سنة 2016م، ص309.

2_ خرشي إلهام، **محاضرات في مقياس الإدارة الإلكترونية في الجزائر**، سنة ثالثة ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العلوم القانونية و الإدارية، جامعة محمد لمين دباغين2، سطيف، 2020/2019م، ص20.

3_ مناصر، شهرزاد، مرجع سابق، ص1203.

التكنولوجي من العوامل الحاسمة في اتجاه الرقمنة هذا بهدف تعزيز الخدمات العامة. [1]

الفرع الثالث: تحديات تتعلق باعتماد الجزائر بنية تحتية رقمية.

تواجه الإدارة بصفة عامة جملة من التحديات تتعلق بتهيئة البنية التحتية للرقمنة و من هذه التحديات نذكر ما يلي:[2]

أولا-تحديات إدارية: من أهم التحديات الإدارية نذكر إصلاح البيئة التنظيمية، لأن أي تقنية يتم إدخالها إلى الإدارة تتطلب إجراء تغييرات في الهياكل التنظيمية ، إضافة إلى عدم اقتناع القيادات الإدارية بفكرة الإلكترونية و عدم قدرتها التخلي عن نمط الإدارة البيروقراطية.

ثانيا-تحديات بشرية: العامل البشري أهم العناصر لنجاح الإدارة الإلكترونية، لأنه المؤشر الأول لأي مشروع و خصوصا الذي يعتمد على الجانب الفني له، و يطرح هذا العامل عدة مشاكل، لذلك وجب العمل على تأهيل العامل البشري و العمل على استمرار نشاطه في المستقبل من خلال زيادة التخصيص الوظيفي، بغية زيادة إتقان الخدمة العامة.

ثالثا-تحديات قانونية: أصدر المشرع الجزائري جملة من التشريعات التي أقرت بالتعامل الإلكتروني، كالقانون المتعلق بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين ، إلا أنها تبقى عاجزة عن تحقيق الغرض منها أمام جملة من العوائق، لا سيما ضعف شبكات الأنترنت و عدم تزويد

1_ فوزية صادقي، **واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية**، مجلة العلوم الإنسانية، مج07، ع03، جامعة أم البواقي، 2022م، ص23.

2_نوال بوعبدالله، **رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون 14-08**، مجلة قضايا معرفية، جامعة الجلفة، مج02، ع1، سنة 2022م، ص103.

البلديات بالأجهزة و الوسائل التكنولوجية، و كذا ضعف الكفاءة لدى الموظفين في المجال التكنولوجي، كل هذا يجعل من النصوص التي أصدرها المشرع الجزائري حبرا على ورق، و يجعل من مشروع الرقمنة غير معمم و يعتريه العديد من النقائص.[1]

المبحث الثاني: رقمنة الجماعات المحلية

إن إسناد مهمة تطوير الجماعات المحلية عن طريق تفعيل الرقمنة يعد أمرا ضروريا يقتضي مرافقتها بجملة من الآليات بدءا بالتأطير القانوني و التنظيمي خاصة فيما يتعلق بتحسين الخدمة العمومية و تحقيق التنمية أين يتقاطع دورها مع باقي القطاعات[2].

المطلب الأول: الإطار القانوني لرقمنة الجماعات المحلية

مع تزايد المشاكل التي أصبحت تشكل عائق في تطور الإدارة المحلية، ونظرا لتدني نوعية الخدمات المقدمة الأمر الذي اقتضى إعادة النظر في النهج المعتمد في عملية تسيير الإدارة على المستوى المحلي، وتبني نهج أخر في التسيير يعتمد على البعد التكنولوجي هذا ما أجبر المشرع إلى إدخال جملة من الإصلاحات لمعالجة المشاكل التي تتخبط فيها الإدارة المحلية وكذا من أجل تفعيل مبدأ الشفافية وتكريسها.

1_ نوال بوعبدالله، المرجع السابق، ص104.

2_فوزية صادقي، مرجع سابق، ص19.

الفرع الأول: استحداث السجل الوطني الآلي

تم إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية لدى وزارة الداخلية بموجب القانون 14-08،ويعتبر استحداث هذا السجل من أهم مظاهر العصرنة من أجل تسهيل تطبيق الإدارة الإلكترونية[1]، يضم السجل الآلي للحالة المدنية عقود الحالة المدنية الرقمية للمواليد والوفيات والزواج لكل بلديات الوطن، وهي عقود ممسوحة ومحجوزة ابتداء من سجلات الحالة المدنية للبلديات وترسل إلى مصلحة السجل الآلي الوطني للحالة المدنية بوزارة الداخلية عبر الأنظمة المعلوماتية والشبكات التي وضعت لهذا الغرض[2]، وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة الأولى لإنشاء السجل الآلي للحالة المدنية كان قبل صدور القانون 2014م المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، وذلك بإصدار وزير الداخلية والجماعات المحلية لتعليمة تتعلق بالشروع في العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية، حيث حددت التعليمة تاريخ 15 فيفري 2014م للشروع في تسليم شهادات الميلاد بالاعتماد فقط على هذا السجل ثم صدر القانون 14-08 أعلاه الذي يعد السند القانوني الذي يرتكز عليه رقمنة مرفق الحالة المدنية، ليستحدث قسما خاصا معنون بـ: السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الذي يحدث لدى وزارة الداخلية ويرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية.[3]

1_القانون 14-08 المعدل والمتمم للأمر 70-20، المتعلق بالحالة المدنية، المؤرخ في 09أوت2014م، الصادر في ج.ر.ج.ج، ع 49، الصادرة في 20أوت2014م.

2_طواهيري عبد الجليل، **دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري قطاع الجماعات المحلية**، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، مج1، ع 2، ديسمبر2020م، ص190.

3_نوال بوعبد الله، مرجع سابق، ص94-95.

الفرع الثاني: استصدار وثائق الحالة المدنية الكترونيا

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي 15-315 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، وبمقتضاه يتم إصدار وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة الكترونية يتم مهرها بتوقيع الكتروني موصوف يجعل من وثيقة الحالة المدنية المرسلة الكترونيا تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية إذا ما تم إعدادها وفقا للتشريع المعمول به، وهو ما قضت به المادة 02 من هذا المرسوم التنفيذي[1]، حيث يتم إصدار الشهادة الالكترونية من قبل الطرف الثالث الموثوق لوزارة الداخلية والجماعات المحلية من أجل توقيع نسخ وثائق الحالة المدنية، حيث تثبت هذه الشهادة العلاقة بين المعطيات الخاصة بالتحقق من التوقيع الالكتروني للموقع، كما يقوم الطرف الثالث الموثوق المذكور أعلاه بضمان التوقيع الالكتروني للوثيقة وهوية الشخص المرسل إليه وصلاحية التوقيع والمعلومات التي يتضمنها، ويتأكد من أن الوثائق التي تم إصدارها ترسل إلى طالبيها دون غيرهم إذ يتحمل المسؤولية القانونية المرتبطة بهذه العملية[2]، هذا ويعتمد إصدار نسخ الكترونية وتوقيعها إلى القانون 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الذي يسهل إتمام الأعمال الالكترونية على نحو أمن ومضمون، إذ يهدف إلى وضع إطار قانوني قصد التكفل

1_المرسوم التنفيذي 15-315 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، المؤرخ في 10ديسمبر2015م، الصادر في ج.ر.ج.ج، ع 68، الصادرة في 27ديسمبر2015م.

2_نوال عبد الله، مرجع سابق، ص96.

بالمتطلبات القانونية والتنظيمية التي تسمح بإرجاء جو من الثقة المواتية لتعميم وتطوير المبادلات الالكترونية بين كافة المستعملين.[1]

وقد أصدر المشرع المرسوم التنفيذي 16-142 المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، حيث عرف الحفظ بأنه عبارة عن مجموعة التدابير التقنية التي تسمح بتخزين الوثيقة الموقعة الكترونيا في دعامة الحفظ، التي تمثل أي وسيلة مادية تسمح باستلام واسترجاع الوثيقة الموقعة الكترونيا.[2]

الفرع الثالث: استحداث الوثائق البيومترية الالكترونية

تجسيدا لعملية الرقمنة حرصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على وضع كل المعلومات وإتاحتها للمواطنين، حيث تحول بعض الوثائق الورقية إلى وثائق الكترونية وتمديد صلاحياتها، ويتم تجديدها بطريقة آلية حيث تم تداول جواز السفر البيومتري بداية من 05 جانفي 2012م، طبقا لما نص عليه القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011م الذي حدد هذا التاريخ، مع بقاء العمل بجوازات السفر الكلاسيكية إلى حين السحب النهائي حسب ما نصت عليه المادتين الأولى والثانية من القرار، حيث منح صلاحية إصداره للدوائر فقط، ثم دخل حيز العمل وفق القانون 03-14 المتعلق بسندات ووثائق السفر، وقد تم تعميمه على مستوى

1_القانون 15-04، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونين، المؤرخ في 01فيفري2015م، الصادر في ج.ر.ج.ج، ع06، الصادرة في 10فيفري2015م.

2_المرسوم التنفيذي 16-142 يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، المؤرخ في 05ماي2016م، الصادر في ج.ر.ج.ج، ع 28، الصادرة في 08ماي2016م.

البلديات انطلاقا من شهر مارس 2015م[1]، وقد اشتمل إصدار الوثائق البيومترية وعلى إثر تعديل قانون الحالة المدنية بموجب القانون 17-03[2]، بطاقة التعريف الوطنية بموجب المرسوم الرئاسي 17-143 الذي قضى بأن تكون بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري الكتروني وحدد مواصفاتها والجهة المختصة بإعدادها والمتمثلة في البلديات كما حدد أجالها وكيفية تجديدها[3]، وكذلك رخصة السياقة بموجب المنشور الوزاري المشترك بتاريخ 04 جوان 2018م حيث تم إصدار أول رخصة سياقة بيومترية بتاريخ 01 أفريل 2018م تحت إشراف وزير الداخلية والجماعات المحلية وتم تعميم هذه الخدمة على أربع بلديات في الجزائر العاصمة خلال شهر جوان من نفس السنة، وتمديد تعميمها على كافة بلديات الوطن مع نهاية سنة 2018م.[4]

1_ القانون 14-03 المتعلق بسندات ووثائق السفر، المؤرخ في 24فيفري2014م، ع16، الصادرة في ج.ر.ج.ج ، 23مارس2014م.

2_ القانون 17-03 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، المؤرخ في 10جانفي2017م، ع02،الصادرة في ، ج.ر.ج.ج، 11جانفي2017م.

3_ المرسوم الرئاسي17-143 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وأجالها، المؤرخ في 18أفريل2017م، الصادر في ج.ر.ج.ج ، ع 25، الصادرة في 19أفريل2017م.

4_يحياوي سمية، **عصرنة المرفق العام في الجزائر**، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، مج 06، ع1، سنة 2020م، ص47.

المطلب الثاني: الخدمات المعنية برقمنة الجماعات المحلية

في إطار رقمنة الإدارة المحلية اتجهت أهداف السياسية العامة للجزائر في السنوات الأخيرة نحو بناء مجتمع معلوماتي من خلال البرامج التنموية الهادفة إلى تطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الفرع الأول: البلدية الالكترونية

يمثل مشروع البلدية الالكترونية أول تجارب الجزائر في عملية الانتقال و التحول من النمط التقليدي في التسيير إلى النمط الرقمي في الإدارة المحلية، وباعتبار البلدية جزء منها قد عملت وزارة الداخلية على تجسيد مشروع البلدية الالكترونية كونها أول هيئة في خدمة المواطن و من أهدافها:[1]

_تقديم خدمة عمومية بصورة سريعة وبأقل تكلفة.

_تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال لإضفاء الشفافية وتعزيزها في الإدارة المحلية.

_الانتقال من تسيير إداري يعتمد على استخدام الأوراق إلى تسيير إداري الكتروني دون أوراق من اجل تفعيل الرقابة وإضفاء الشفافية وتعزيزها وكسب ثقة المواطن وترشيد النفقات.

1_وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **عصرنة المرفق العام مكاسب ومشاريع متواصلة**، https://interieur.gov.dz/ ، مجلة وزارة الداخلية، ع2، أوت2018م، ص31، تاريخ الإطلاع 2024/05/17م، الساعة 20:04.

_إتاحة الولوج إلى خدمات الإدارة عبر قنوات كثيرة (الشبابيك الموحدة، الهاتف، الانترنت).

الفرع الثاني: تجسيدات الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية

أولا-رقمنة سجلات الحالة المدنية:

تعتبر رقمنة سجلات الحالة المدينة من أهم الانجازات التي تم تحقيقها في إطار رقمنة الإدارة المحلية حيث عززت هذه العملية من عصرنة مرفق الحالة المدنية عن طريق استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى البلديات، حفظ سجلات الحالة المدنية الورقية عن طريق رقمنتها.[1]

ثانيا-رقمنة وثائق إثبات الهوية:

أ-رقمنة بطاقة التعريف البيومترية وجوز السفر البيومتري:

في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتري و كذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية ممثلة في شخص الوزير عدة قرارات نذكر منها:

القرار المؤرخ في 09 ذو القعدة عام 1431هـ الموافق ل 21 أكتوبر 2010م يحدد المواصفات التقنية لمستخرجي عقد الميلاد الخاص بإصدار بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين.

1_صليحة حدوش، مرجع سابق، ص1179.

القرار المؤرخ في أول صفر 1433هـ الموافق ل 26 ديسمبر 2012م ، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

أما تطبيقيا فقد أعلنت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2010م عن إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني بداية من 12 جانفي 2012م على مستوى 45 دائرة بعواصم الولايات المقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة، و يهدف مشروع جواز السفر و بطاقة التعريف البيومتريين إلى عصرنة وثائق الهوية و السفر، حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الإلكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية[1].

ب-رقمنة رخصة السياقة البيومترية:

استكمالا للإستراتيجية القطاعية للعصرنة تم استصدار رخصة السياقة البيومترية، التي تعد وثيقة جديدة تضاف إلى الوثائق البيومترية التي يكتسبها المواطن الجزائري كبطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري حيث شرع في 01 أفريل 2018م تسليم هذه الأخيرة على مستوى أربع بلديات نموذجية مزودة بنظام الشباك الالكتروني الذي دخل حيز الخدمة خلال

1_ بلقرع فاطنة، **جاهزية الإدارة الإلكترونية في الجزائر و دورها في إرساء الخدمة العمومية**، مجلة البديل الإقتصادي، ع 7، جامعة الجلفة، الجزائر، بدون سنة ، ص 11.

شهر جانفي 2018م الذي يعفي المواطنين من تقديم أي ملف إداري عند تقديم طلب الرخصة الجديدة، كما عممت على باقي بلديات العاصمة وعلى باقي بلديات الوطن.[1]

ج-اعتماد رقم التعريف الوطني موحد :

إن اعتماد رقم وطني موحد عنصر مهم لتمييز الشخصية كما يشكل دعامة أساسية من اجل ربط قواعد البيانات خاصة مع تعدد الوثائق البيومترية بطاقة التعريف الوطني، جواز السفر الالكتروني البيومتري، رخصة السياقة البيومترية، وهو ما يسمح باستكمال السجل الوطني للسكان.[2]

الفرع الثالث: خطوات الرقمنة في الجماعات المحلية

تمر الرقمنة بعدة من الإجراءات و الخطوات منها:[3]

1_إختيار وثائق للرقمنة: تعد أول خطوات الرقمنة، بحيث يتم إختيار الوثائق و تكون من طرف موظف يتوفر فيه عامل الخبرة.

1_مناصر، شهرزاد، مرجع سابق، ص1215.

2_صليحة حدوش، مرجع سابق، ص1183.

3_ميلودة حمدو، **دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي**، مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022/2021م، ص18.

2_المسح الضوئي: في هذه العملية يتم تحويل الوثائق المختارة إلى الشكل الرقمي و ذلك باستخدام الماسح الضوئي، و أجهزة التصوير الضوئي المناسبة، و يتوقف اختيار الماسح الضوئي على طبيعة المصادر المراد رقمنتها.

3_إنشاء تسجيلة الميتاداتا: تتم في هذه المرحلة عملية الضبط الببليوغرافي للمصادر الرقمية على اعتبار أن الرقمنة هي عبارة عن إعادة إنتاج الوثائق الأصلية، و يكون ذلك باستخدام الميتاداتا.

و الميتاداتات لها أهمية كبيرة في استرجاع الكيانات الرقمية من مؤسسات المعلومات الرقمية على شبكة الانترنت، وهناك العديد من الوظائف تقدمها الميتاداتا للكيانات الرقمية حيث قدم gail hodge عدد من الوظائف منها تنظيم المصادر الإلكترونية، الوصف الرقمي و غيرها من الوظائف.[1]

4_المعالجة و ضبط الجودة: تهدف هذه العملية إلى ضمان جودة نتائج المسح الضوئي و توحيدها دون الإخلال بالمحتوى، وفيها تستخدم برمجيات خاصة لذلك من أجل تصحيح بعض الأخطاء الناتجة عن المسح الضوئي كتنظيف التشوهات الموجودة في الصور.

1_ ميلودة حمدو، المرجع السابق، ص18.

5_التخزين الرقمي: يتم في هذه العملية تخزين الملفات الرقمية الناتجة عن عمليات الرقمنة، بطريقة منظمة في قاعدة بيانات لتسهيل استرجاعها و إتاحتها فيما بعد، و يتم تخزين جميع التي يتم رقمنتها بطريقة آنية.

6_الإتاحة: تعد عملية إتاحة المعلومات النتيجة النهائية للمعلومات السابقة و يبدأ دور الإدارة في الإتاحة للمستفيد بطلب منه و الولوج لمادة رقمية ما على شبكات المعلومات .[1]

1_ ميلودة حمدو ،المرجع السابق، ص19.

خلاصة الفصل الأول:

قطاع الجماعات المحلية الذي اتصف دوما بالبيروقراطية وتأخر إجراءات الحصول على الخدمات، قد اختلف ذلك تماما الآن على ما كان عليه سابقا، فقد قطع أشواطا مهمة في تطبيق مشروع الرقمنة و هذا بفضل تسريع وتيرة الرقمنة في كافة القطاعات و المجالات، ومع والولوج للثورة المعلوماتية تحتم على كل الدول أن تعيد هيكلة المؤسسات بما يتلائم مع متطلبات الثورة الرقمية والتقنية وما يساعد على تفعيل أداء العنصر البشري باختصار الجهد والوقت ، وذلك بفضل العمل الرقمي وقيام معظم الأنشطة عبر الحاسوب الشخصي، واستنادا لهذا التحول الهائل رسمت الحكومة الجزائرية عدة إستراتيجيات سياسات ومخططات لمواكبة الرقمنة و الإستفادة من النماذج الريادية الناجحة في المجال التكنو– إداري.

الفصل الثاني: آثار رقمنة الجماعات المحلية على النفقات العمومية

تمهيد:

من أجل تحقيق تنمية مستدامة محلية لابد من الإدارة العمومية إنتهاج طرق و وسائل حديثة حسب تطورات العصر الراهنة، فمن التطورات التي تمس الإدارة نخص بالذكر ما يسمى بالتحول الرقمي أي الإنتقال من عصر الورق إلى عصر الرقميات، فهذا ما سيوقف النزيف المالي أو بعبارة أخرى الحد من إهدار النفقات العمومية و مثال على ذلك الإفراط في صرف أموال تخص الأوراق المستخدمة في الإدارات العمومية و استبدالها بوثائق يتم تداولها عبر منصات رقمية و كذا التقليل من عدد موظفي الشبابيك في الإدارات العمومية مما يقلل عدد الطوابير التي أثقلت كاهل المواطنين ، حيث ساهمت هذه الرقمنة أيضا في تحقيق مبدأ الشفافية و قامت بتسهيل الرقابة على الأموال العامة و بالتالي الحد من مختلف مظاهر الفساد المالي .

المبحث الأول: إضفاء الطابع التقني على الإنفاق العام

إن إستعمال التكنولوجيا في الإنفاق العام من بين مظاهر تطبيق الرقمنة على المستوى المحلي ،" فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع و أكثر أمنا و شفافية و إتاحة ، كما أنها تتمتع بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية"[1].

حيث ساهمت رقمنة الجماعات المحلية باستحداث أنظمة و منصات رقمية في الحصول على بيانات الأشخاص الطبيعيين و المعنويين من خلال الإحصاءات السنوية الدقيقة، كما كان لها دور هام في تعزيز مبدأ الشفافية في الإنفاق العام و الرقابة عليه، و هذا ما سهل على الإدارة المحلية عملية إنفاق المال العام، قد خصصنا هذا المبحث لإبراز التقنيات الحديثة التي ميزت الجماعات المحلية و التي من شأنها الحفاظ و حماية المال العام، حيث تطرقنا لمفهوم النفقات العمومية في المطلب الأول، كما قمنا بعرض بعض التقنيات الجديدة التي من شأنها التخفيف من تسرب الأموال العامة و هذا في المطلبين الثاني و الثالث.

1_ رزاق سارة، بن سالم بلال، **التكنولوجيا المالية و الذكاء الإصطناعي في القطاع المصرفي و المالي "تجربة الدول العربية "**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التكنولوجيا المالية و الذكاء الإصطناعي في القطاع المالي و البنكي بين ضرورة التطوير و حتمية التقنين، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، بدون تاريخ ، الجزائر، ص 12.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام

تعكس النفقات العامة دور الدولة و تطوره، فمع تطور دور الدولة من الدول الحارسة إلى الدول المنتجة تطورت النفقات العامة حيث ازداد حجمها، و تعددت أنواعها، و أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية و المالية، و مع تطور طبيعة المالية العامة من المالية المحايدة إلى المالية الوظيفية ثم إلى المالية التخطيطية تطورت دراسة النفقات العامة، و أصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية.[1]

الفرع الأول: تعريف النفقات العمومية

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة ذات عناصر ثلاثة:[2]

_ مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام، الغرض منها هو تحقيق نفع عام.

أولا-عناصر النفقة العامة:[3]

1_عزت قناوي ،**أساسيات في المالية العامة**، دار العلم للنشر و التوزيع بالفيوم، بدون ط، بدون بلد، 2006م، ص43.

2_سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1،بيروت، لبنان، 2006م، ص 27.

3_عبد الدايم موسى، يوسفي زكريا، **دور ترشيد النفقات في الحد من مخاطر التمويل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017م، ص7.

1_مبلـغ نقـدي: تقوم الدولـة بواجباتهـا فـي الإنفـاق العـام باستخدام مبلـغ من النقود، من اجـل تسيير المرافق العامـة و لـرؤوس الأمـوال الإنتاجيـة التـي تحتاجهـا للقيـام بمشـاريع استثمارية ، ولمنح مساعدات و إعانات مختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

2_يقـوم بإنفاقـه شـخص عـام: و عليـه فـان النفقـات التـي ينفقهـا أشـخاص خاصـة، طبيعيـة أو اعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.

3_الغرض منها تحقيق نفع عام: يمثل هذا العنصر الغرض من إنفاق الدولـة وهو إشبـاع الحاجـات العامـة، ويقصـد بالحاجـات العامـة جميـع الخـدمات و الأعمـال التـي يحقـق إشـباعها منفعـة جماعيـة ويـدخل القيـام بهـا ضـمن واجبـات الدولـة، حيـث تتـأثر كميـة ونوعيـة الحاجـات العامـة فـي بلـد مـا ، وبوضـعه المـالي فقد تكون الحاجـات العامـة فـي نطـاق ضيق كـان تقتصـر علـى الـدفاع الخـارجي، و الأمـن الـداخلي وتـامين العدالـة بـين المـواطنين وبعـض الأشـغال والخدمات العامة.

كما عرّف كوهلر "kohler" النفقات الحكومية بأنها المبالغ المخصصة لمواجهة الإلتزامات

الحالية و المستقبلية، كما أنها تمثل المدفوعات النقدية بهدف الحصول على الخدمات أو الأصول المختلفة.[1]

1_شراك رابح،شراك زبير، **النفقات العمومية**، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية و الإجتماعية، مج04، ع01، جامعة الجلفة، 2021م، ص188.

و عليه يمكن تعريف النفقات العمومية بشكل عام على أنها مبالغ عمومية تصرف من طرف الدولة على مواطنيها حيث تشبع الإحتياجات اليومية بجميع أشكالها توجه لجميع طبقات الساكنة.

الفرع الثاني: ضوابط الإنفاق العام

يقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي تحكم وحدات الإقتصاد العام حتى تحقق هذه النفقة دورها في إشباع الحاجات العامة و هذه القواعد تحقق أكبر قدر ممكن من المنافع على كفاءة تسيير المال العام، و الإقتصاد و الترخيص.[1]

يعتبر ضبط الإنفاق العام من الآليات التي تحد من إهدار المال العام،و يستلزم الأمر لضبطه من خلال وضع تقديرات سليمة لهذا الإنفاق وفقا للأصول العلمية، و للتقدير السليم

للإنفاق العام لابد أن نراعي:[2]

_الإعتماد على نظم المعلومات الحديثة و استخدام البرامج الحاسوبية كضرورة للإعداد الجيد و المتطور، والعمل على ربط هذا الإنفاق ببرامج للأداء تكفل الانضباط المالي و تحقيق فاعلية النفقة.

1_محمد سعيد فرهود، **علم المالية العامة**، مطبعة معهد الإدارة العامة، 1982م/1981م، ص 48.

2_عمر شريف، **التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول"حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012م، الجزائر.

_مراعاة النتائج الفعلية لتنفيذ الموازنات للسنوات السابقة و ربط ذلك مع التقديرات الجديدة من خلال أهداف كمية و مالية .

_الإهتمام بالصيانة كمدخل رئيسي للحفاظ على أصول المجتمع و ثروته و ضمان زيادة كفاءة الأداء و الاستغلال السليم للطاقات المتاحة.

الفرع الثالث: تعريف نفقات الجماعات المحلية

النفقات المحلية هي تلك التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات و المدن و القرى، و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و المواصلات داخل الإقليم أو المدينة، و يجدر بالذكر أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة و دقيقة حيث لا يتاح للإدارة المركزية القيام بها بطريقة فعالة، وكذلك بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف و عادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.[1]

كما يمكن تعريف نفقات الجماعات المحلية على أنها مبلغ من المال تقوم هيئات عامة لا مركزية في دولة و قد تكون ولايات في دول اتحادية و قد تكون الأشخاص العامة مجالس محافظات و مدن وقرى في دول موحدة، بإنفاقه قصد إشباع حاجات عامة لمواطني الإقليم و

1_سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون طبعة ، الإسكندرية، سنة 2000، ص48.

تسيير مصالحها،[1] حيث تنقسم النفقات العامة المحلية في التشريع الجزائري إلى نفقات قسم التسيير و نفقات قسم التجهيز و الإستثمار و ذلك طبقا لما نصت عليه المادة 179 من قانون البلدية[2]، و المادة 158 من قانون الولاية[3].

و مما سبق نستطيع حصر معنى نفقات الجماعات المحلية في صرف مبالغ مالية تنقسم إلى قسمين على مستوى رقعة جغرافية محددة تقوم بصرفها هيئات لامركزية قصد تلبية رغبات سكان ذلك الإقليم و تسيير مصالحها الداخلية.

الفرع الرابع: خصائص النفقات المحلية

تتميز النفقات المحلية بأنها موارد مالية ذات طابع محلي أي أنها لا يتجاوز نطاقها الوحدة المحلية لأن تجاوزها هذا النطاق قد يؤدي إلى أن تختلط بموارد الحكومة المركزية مما يخلق ازدواج الضرائب أو تعددها على المكلف،و ذلك مرتبط بمدى الإستقلالية المحلية للإدارة

1_ خرباش ياسين، **حوكمة نفقات الجماعات المحلية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع القانون العام،تخصص قانون الجماعات المحلية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2019/2018 م، ص18.

2_القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 هـ الموافق 22 يونيو سنة 2011 م، يتعلق بالبلدية، الصادر في ج.ر.ج.ج ، العدد 37، المؤرخ في أول شعبان عام 1432 هـ الموافق 3 يوليو 2011 م .

3_القانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 هـ الموافق 21 فبراير سنة 2012 م ، يتعلق بالولاية، الصادر في ج.ر.ج.ج،ع12، المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1433 هـ الموافق 29 فبراير سنة 2012م.

اللامركزية، كما تتميز المالية المحلية بمحدودية و مجال الإنفاق عكس مالية الحكومة المركزية ذلك لأن المالية المحلية تخضع لمختلف أنواع الرقابة لميزانيتها.[1]

المطلب الثاني: إستحداث نظام معلوماتي مدمج

في إطار عصرنة خدمات الإدارة المحلية تم إنشاء و إستحداث العديد من البرامج و التطبيقات التي تساعد في التسيير الحسن في عملية الإحصاء و التسيير الجيد لمرفق الإدارة العمومية كما تم المزج بين هذه الأنظمة للتنسيق بينهم و بالتالي تنظيم محكم للموارد المالية.

الفرع الأول: مفهوم الأنظمة المدمجة

لم يتفق خبراء الأنظمة المدمجة على تعريف واحد لهذا العلم الناشئ منذ حوالي عقد من الزمن بمسماه المعهود، فمثلا قد يعرفه أحدهم بأنه نظام لمعالجة المعلومات متضمن داخل منتج مغلق، أو أنه نظام حاسوبي صمم بغرض تطبيق محدد أو أنه مزيج بين برمجيات و عتاديات الحاسوب و ربما وحدات أخرى مصممة لأداء وظيفة محددة فقط[2].

أي أنه نظام ينسق بين مجموعة من المدخلات لمعالجة بيانات معينة أو إجراء حسابات

1_عيسى قاسم، **الوفرة المالية و أثرها على نوعية الخدمات العمومية المحلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر 3، سنة 2017/2016 م ، ص 35-36.

2_محمد الصديق، **علم الأنظمة المدمجة**، www.ae.linkedim.com، تاريخ الإطلاع 2024/05/12 م ، الساعة 11:04.

مالية وفق بيانات معينة على سبيل المثال.

الفرع الثاني: تطبيق الأنظمة المدمجة في الجماعات المحلية الجزائرية

في مجال عصرنة التسيير المحلي و رقمنة الجماعات المحلية و كذا ترسيخ مبدأ الشفافية في تسيير الأموال العمومية و تحقيق النجاعة و الفعالية في تنفيذ الميزانية، تم وضع نظام معلوماتي خاص بالمتابعة المستمرة للحالة المدنية الخاصة بالبلديات و التي تقوم برصد كل ما يتعلق بالواردات و النفقات نهاية كل شهر، والذي يهدف إلى تنظيم عملية التسيير الداخلي في البلدية و الذي يشمل بدوره أربع مستويات إبتداءا من مصالح البلدية ثم الدائرة و الولاية، و من ثم ترتيب الأولويات في تنفيذ النفقات العمومية[1].

المطلب الثالث: العمل بنظام محاسبة إلكتروني

من بين ما قدمته الرقمنة للنفقات العمومية نظام جديد و هو نظام محاسبة إلكتروني يساهم في سلاسة المحاسبة و دقتها كما يمكن اللجوء إليه في أي زمان و مكان.

الفرع الأول: تعريف نظام المحاسبة الإلكتروني

المحاسبة الالكترونية مصطلح ظهر في مجال المحاسبة نتيجة التطور الرقمي، وأصبح هذا المصطلح بمثابة أداة للتقدم في علم المحاسبة وذلك في شكل بدائل إلكترونية رقمية

1_مريم علواش، **نظام معلوماتي لتتبع الحالة المالية لكل بلدية**، جريدة المستثمر الإلكترونية، www.almostathmir.dz ، تاريخ الإطلاع 2024/05/12 م ، الساعة 11:08.

وآلية تحل محل الأوراق والحسابات اليدوية المعقدة الناتجة عن المحاسبة التقليدية، المحاسبة الإلكترونية هي تنفيذ المهام والعمليات المحاسبية رقميًا في أسرع وقت وأقل جهد وكُلفة من خلال البرامج الآلية المستخدمة على أجهزة الكمبيوتر أو غيرها من الأجهزة التقنية، وتعتبر المحاسبة الإلكترونية البديل المثالي والعملي للمحاسبة التقليدية ومهامها المُعقدة التي تكثُر بها الأخطاء البشرية.[1]

الفرع الثاني: خصائص المحاسبة الإلكترونية

تتميز المحاسبة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص و هي كالآتي:[2]

أولا-البساطة و التكامل: تساعد جميع الأعمال التجارية من خلال دمج أنشطة الأعمال، قد تكون مثل هذه الأنشطة المبيعات و التمويل و الشراء و المخزون و التصنيع و ما إلى ذلك،كما أنها تسهل ترتيب معلومات الأعمال الدقيقة و الحديثة في شكل سهل الاستخدام.

ثانيا-الدقة و السرعة: تحتوي المحاسبة الإلكترونية على قوالب مخصصة للمستخدمين تتيح إدخال البيانات بسرعة و دقة و بالتالي بعد تسجيل المعاملات يقوم بإنشاء المعلومات و التقارير تلقائيا.

1_شيماء محمود، **المحاسبة الالكترونية وخصائصها وعلاقتها بنظم المعلومات المحاسبية**،https://elmohaseb.com ، تاريخ الإطلاع 2024/05/05 م ،الساعة 14:41.

2_محمد موسى، عودة الحياري، **المحاسبة الإلكترونية و علاقتها بنظم المعلومات المحاسبية**، المجلة العربية للنشر العلمي، ع41، سنة 2022 م ، ص452-453.

ثالثا-قابلية التوسع: تتمتع بالمرونة لتسجيل المعاملات مع حجم الأعمال المتغير.

رابعا-إعداد التقارير الفورية: يمكنها إنشاء تقرير جودة في الوقت الفعلي بسبب السرعة و الدقة العالية.

خامسا-الأمان: يمكن الحفاظ على سرية البيانات و المعلومات الآمنة مقارنة بنظام المحاسبة التقليدي الغير مؤمن.

سادسا-سرعة اتخاذ القرار: ينشئ هذا النظام تقارير شاملة في الوقت الفعلي و يضمن الوصول إلى المعلومات الكاملة و الحاسمة على الفور.

سابعا-الموثوقية: ينشئ التقارير باتساق و سرعة، تقليل الأخطاء يجعل النظام أكثر موثوقية.[1]

1_ محمد موسى، عودة الحياري، المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: نجاعة تسيير النفقات العمومية

إن حوكمة الميزانية العامة للدولة تتطلب تسييرا قائما على ترشيد النفقات العمومية ، و ذلك من خلال إحداث مقارنة بين البيانات المالية و المعطيات الميدانية و تقييم مدى مطابقتها للقوانين، و تقديم هذا العمل على شكل تقارير تخص المخالفين لهذه القوانين من خلال إقرار المسؤولية الإدارية و الجزائية لمواجهة كافة أشكال الفساد الإداري و المالي [1]

من خلال رقمنة الجماعات المحلية استطاعت الإدارة اللامركزية تحقيق عقلنة صرف المال العام وهذا من بفضل إستحداث أنظمة إلكترونية و العمل بها، كما حققت الرقمنة مبدأ الشفافية في الإنفاق و ساهمت في تسهيل الرقابة المالية و الحد من التلاعب بالأموال العامة و بالتالي الترشيد الجيد للنفقات العمومية، و منه خصصنا هذا المبحث لما حققته الجماعات المحلية من نجاحات في مجال تسيير المال العام حيث أرست مبدأ الشفافية و هذا ما سنوضحه في المطلب الأول، و ساهمت في الحد من إهدار المال العام (المطلب الثاني)، التمكن من ترشيد جيد للنفقات العمومية(المطلب الثالث).

1_ أحسن مصطفى، **أداء التسيير العمومي الجديد كآلية لإصلاح النظام الميزانياتي بمقتضى القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مج 13، ع 01 ، جامعة محمد بن أحمد وهران 02، 2023م ، الجزائر، ص 131.

المطلب الأول: شفافية الإنفاق العام

حقق التحول الرقمي نزاهة و شفافية في التسيير التنظيمي للجماعات المحلية بصفة عامة و التسيير المالي بصفة خاصة و ذلك وفقا لما جاء به التعديل الدستوري لسنة 2016م في المادة 192 التي تنص على رقابة و شفافية الأموال العمومية للدولة و الجماعات الإقليمية[1].

كما أكد التعديل الدستوري لسنة 2020 هو الآخر على الضمانات التي تكفل تحقيق مبدأ الشفافية في المادتين 204-205 [2].

الفرع الأول: مفهوم شفافية المالية العامة

تعني الشفافية توفير المعلومات الموثوقة المتعلقة بالنشاطات و الإجراءات و القرارات والسياسات التي تتخذها الدولة ومؤسساتها المختلفة وضمان الوصول إليها، ويقصد بشفافية المالية العامة اطلاع الجمهور على هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والنوايا التي تستند إليها السياسات المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة، ويتضمن هذا التعريف إتاحة الوصول للمعلومات المطلوبة عن الأنشطة الحكومية سواء التي تتم داخل أو

1_ القانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق 6 مارس سنة 2016م، يتضمن التعديل الدستوري، الصادر في ج.ر.ج.ج،ع 14، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق 7 مارس سنة 2016م.
2_المادتين 204-205 من التعديل الدستوري لسنة 2020 م ، الصادر في ج.ر.ج.ج ، 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ الموافق 30 ديسمبر سنة 2020 م ، ع 82، ص 43.

خارج القطاع الحكومي، تشترط الشفافية توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها بحيث تتصف بالشمول والوضوح والحداثة، وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على هذه المعلومات الضرورية والموثقة، وهو ما يتطلب أن تنشر بعلنية ودورية من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاصرة الفساد من جهة، والمساعدة على اتخاذ القرارات الصالحة في السياسة العامة من جهة أخرى، ما يمكن المواطنين وأسواق المال من تقييم الوضع المالي الحكومي بدقة،ومن حساب التكلفة والعائد من الأنشطة الحكومية بما يحمله ذلك من مضامين اقتصادية واجتماعية حالية ومستقبلية.[1]

الفرع الثاني: أهداف شفافية المالية لعامة

تهدف شفافية المالية العامة إلى ما يلي:[2]

_ توفير المعلومات الشاملة و الموثوقة بشأن أنشطة الحكومة في الماضي والحاضر والمستقبل، كما تساهم في تسليط الضوء على المخاطر المحتملة لأفاق المالية العامة، ما يؤدي إلى استجابة سياسة المالية العامة في وقت مبكر وبسلاسة أكبر للأوضاع الاقتصادية المتغيرة، وبالتالي تقليص احتمال حدوث الأزمات والحد من شدتها.

1 _ العربي بن علي بوعلام، **آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الحقوق، تخصص قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017/2016 م ، ص82.

2_ المرجع نفسه، ص 82-83.

_ تعمل الشفافية المالية على تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق، وتخفيض تكاليف المشروعات وحماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، ومن ثم زيادة كفاءة الاقتصاد ككل، وعلى العكس من ذلك فإن غياب الشفافية يؤدى إلى إهدار الموارد وعدم إستخدامها الاستخدام الأمثل، أي عدم ترشيده.

_ شفافية المالية العامة تفيد المواطنين بإعطائهم المعلومات التي يحتاجون إليها لمساءلة حكوماتهم عن اختياراتها المتعلقة بالسياسات ومن بينها الميزانية العامة.

_ تستفيد الحكومات الأكثر شفافية من زيادة قدرتها للوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، فازدياد رقابة المجتمع المدني والأسواق الدولية يشجع الحكومات على إتباع سياسات اقتصادية سليمة ويحقق لها مزيد من الاستقرار المالي.

_ تفيد شفافية المالية العامة في إبراز المخاطر المحتملة التي تكتنف آفاق المالية العامة، مما يقود إلى إجراءات مبكرة وسَلِسَلة على مستوى المالية العامة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة ومن ثم الحد من تواتر وقوع الأزمات وتخفيف حدتها.[1]

_الحصول على المعلومات حيث ينبغي على هيئات المجتمع المدني و وسائل الإعلام الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد المالي و نشرها و تعميمها، ولكن ينبغي الإشارة إلى

1_ العربي بن علي بوعلام، المرجع السابق، نفس الصفحة.

احترام الخصوصية عند نشر هذه المعلومات، و مراعاة حقوق الآخرين او سمعتهم، و في هذا الخصوص فإن على الدولة أن تضمن تسيير الحصول على المعلومات.[1]

من خلال ما سبق ذكره نستطيع القول أنه بعد رقمنة الجماعات المحلية تحقق مبدأ الشفافية من الناحية المالية و الإنفاق العام بحيث ساهمت الرقمنة في توفر المعلومة و علانيتها و سهَّلت عملية الرقابة المالية، كما جعلت الرقمنة من الأمور أكثر وضوحا و دقة و شفافية، فهنا كان دور رقمنة الجماعات المحلية متمثلا في تعزيز الشفافية المالية.

المطلب الثاني: الحد من الفساد المالي

يعتبر الفساد المالي من الظواهر السلبية التي واجهتها الرقمنة حيث عملت على الحد من انتشارها أو التقليل منها على الأقل، و ذلك من خلال تطبيق الأنظمة و البرامج الإلكترونية المعاصرة التي غلقت الأبواب على كل من تجرأ على التلاعب بالأموال العامة بكل صورها كالرشوة و اختلاس الأموال على سبيل المثال.

الفرع الأول: تعريف الفساد المالي

غالبا ما نجد أن تعريف الفساد المالي مقترن بالفساد الإداري نظرا للحدود المكانية بينهما

1_ مسعود راضية، **الفساد المالي في التشريع الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2022/2021 م ، ص88.

و لعلاقتهما المباشرة ببعضهما البعض، و من خلال دراستنا حاولنا استخلاص تعريف الفساد المالي لوحده، "فيقصد بالفساد المالي الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين و القواعد و مختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي"[1].

كما عرفه البعض أنه سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل المصلحة الخاصة، أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين، كما يمكن تعريفه بأنه مخالفة القانون بانتهاج طرق ملتوية غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية، وفي نفس الوقت هو جلب الأموال من طرق غير مشروعة، أو إنفاقها في طرق غير مشروعة بما لا يحقق العدالة و المساواة، كما يقصد بالفساد المالي ذلك التصرف الغير قانوني المتمثل في هدر المال العام و أعمال السمسرة في المشاريع و تجارة السلاح[2].

الفرع الثاني: صور الفساد المالي

يتخذ الفساد المالي عدة صور و مثالا على ذلك اختلاس المال العام حيث يتم تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة، كما يتم أيضا المتاجرة من خلال الوظيفة كأن يقوم الموظف العام بأخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة مجانا للمواطنين أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح، وتسمى هذه الحالة قانونا (الغصب) و ذلك لأخذ الموظف

1_ فراس بن محمد بن ساسي، **إسترتيجيات محاربة الفساد المالي و الإداري في ضوء السنة النبوية**، دار الأهرام للطباعة و النشر، 2020م، تونس، ص16.

2_مسعود راضية، مرجع سابق، ص14-15.

ما ليس حقه أو حق الجهة التي يعمل بها[1]، فتنص المادة 29 من قانون العقوبات"يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج كل موظف عمومي يختلس أو يتلف أو يبدد أو يحتجز عمدا وبدون وجه حق أو يستعمل على نحو غير شرعي لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر، أية ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خاصة أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم وظائفه أو بسببها"[2].

كما تعتبر الرشوة أيضا من صور الفساد المالي المنتشرة في مجتمعنا، "فهي الطريق السهل لقضاء المصالح و تجنب جملة من التعقيدات الإجرائية، وهي الوسيلة للحصول على ما هو ليس بحق"[3]، حيث يعاقب عليها التشريع.

الفرع الثالث: دور الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي

بعد لجوء الجماعات المحلية لتطبيق مشروع الرقمنة استفادت الإدارة بمجموعة من الأنظمة لمحاربة الفساد المالي و من هذه الأنظمة ما ذكرناه سابقا ألا و هو نظام المحاسبة الإلكتروني حيث يعد استخدام هذا النظام من الطرق التي" تتكفل بمتابعة المعاملات المالية و

1_ فراس بن محمد بن ساسي، مرجع سابق، ص15.

2_وزارة العدل، قانون العقوبات، تم الإطلاع عليه 2024/05/22م، الساعة 19:52.
(https://droit.mjustice.dz/sites/default/files/portail/legisl_nouveau/code_penal_2010/ar/index)

3_بن يطو سليمة، **جريمة الرشوة في قانون الوقاية من الفساد و مكافحته رقم 01/06**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم القانونية، كلية الحقوق و العلوم الإنسانية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012 م ، ص9.

جميع المعاملات المحاسبية من تتبع للنفقات و إعداد التقارير التي تشمل حسابات القبض و الحسابات الدائنة، كما تعمل على تتبع المخزون و إدارة علاقة العملاء و تحديث البيانات، و يعد الفساد أحد الأسباب الرئيسية للفقر و الناتجة عن الافتقار للمسائلة و الشفافية، حيث أن استخدام نظام المحاسبة اليدوي يساهم في الزيادة من الفساد و قد يكون الفساد عبارة عن التحايل في القواعد الرسمية المتعلقة بصنع القرار كما أن الفساد يحصل نتيجة لاستخدام المنصب أو الرتبة للمصلحة الشخصية و عليه يعد استخدام المحاسبة الإلكترونية أحد الأسباب التي تقلص من الفساد المالي و خاصة في القطاع العام، لذا فإنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار الدور الهام الذي تلعبه المحاسبة الإلكترونية كونها تمثل دورا هاما في الرقابة نظرا للكفاءة و الشفافية التي تتيحها كما أن جميع المعلومات و البيانات ستكون متاحة لمن يحتاج الإطلاع عليها و التدقيق فيها و البحث على أوجه الفساد التي ربما ستكون موجودة، وبالتالي يمكن التقليص من الفساد المالي باستخدام المحاسبة الإلكترونية"[1].

الفرع الرابع: الرقابة الإلكترونية كآلية للحد من الفساد المالي

للرقابة الإلكترونية دور فعال في الحد من الفساد المالي و مكافحته نظرا لما تتميز به من خصائص كتثبيط الأخطاء العمدية التي يقترفها الموظف من أجل تحقيق مصلحة خاصة و هذا بفضل الحاسوب الذي لا يعطي مجالا للخطأ، كما تدعم الشفافية و الوضوح من خلال إعلام المتعاملين مع الإدارة، تقضي على البيروقراطية بتحسين التواصل بين الإدارات مما يقلل من

1_محمد موسى، عودة الحياري، مرجع سابق، ص456-457.

الجمود الإداري، الحد من حدوث الانحرافات و ذلك بتنبيه من برنامج رقابي يعمل بصفة آلية و تلقائية، كما تعتبر أيضا أجهزة المراقبة من وسائل الرقابة الإلكترونية التي تلعب دور كشف كل مرتكب لجرائم الفساد المالي و الإداري.[1]

تُمثل الرقابة الإلكترونية عنصر آخر يدخل ضمن عناصر خطة مكافحة الفساد المالي والحد من إنتشاره في مؤسسات الإدارة المحلية .

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العمومية

من خلال تطبيق الرقمنة في الجماعات المحلية باستعمال أنظمة و برامج رقمية استطاعت الإدارة اللامركزية الحد من التسربات المالية و اكتشاف ثغرات النزيف المالي فأصبحت متمكنة من توجيه و صرف النفقات العمومية بشكل ملائم و واضح.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة

ترشيد النفقات العمومية تعني حسن التصرف في الأموال و إنفاقها بعقلانية و حكمة و على أساس رشيد، دون إسراف ولا تقتير، و يتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات و إحكام الرقابة عليها، و الوصول بالتبذير و الإسراف إلى الحد الأدنى، و بمعنى آخر الإدارة الجيدة

1_لحرش عبد الرحيم، **الإدارة الإلكترونية كآلية حديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي**، جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي و الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية"رهانات و تحديات تقييم الواقع و استشراف الواقع، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية، يومي 08-09 نوفمبر 2023 م ، الجزائر

للإنفاق، كما يعني الاستخدام الأمثل و التوجيه الأنسب للنفقات، و أن الإنفاق العام و ترشيده هي مسائل ترتبط بمدى إتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد و العقلانية في توزيع برامجها الإنفاقية، على نحو يحقق أفضل الاستخدامات مردودا و فعالية و إشباعا للحاجات العامة[1]، "كما يشير ترشيد النفقات العمومية إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد القومي على تمويل و مواجهة إلتزاماته، مع القضاء على مصدر التبديد إلى حد ما يمكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه و لكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر من الإنفاق و الإسراف، كما يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على أوجه الإسراف و التبذير و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة[2].

تقوم النفقة العامة على أساس مبدأ الرشد الإقتصادي أو ما يعبر عنه بمبدأ القوامة في الإنفاق، و لتحقيق هذا المبدأ يجب توفر مجموعة من أنواع الرقابة على الإنفاق العام، يتمثل في سلطة الجهاز الإداري.[3]

1_العربي بن علي بوعلام، مرجع سابق، ص50.

2_يوسف قروج، فتيحة قصاص، **عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة و دورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، ع6، سنة 2016 م ، غليزان، الجزائر، ص 180.

3_ضيف الله يحي الزهراني، **النفقات و إدارتها في الدولة العباسية**، مكتبة الطالب الجامعي، ط1، مكة المكرمة، 1986م، ص54-55.

الفرع الثاني: أهمية ترشيد النفقات العمومية

إن ترشيد الإنفاق العام يعد هدف اقتصادي كبير، ومن أهم أهدافه حماية المال العام من التبذير والهدر، وكفاءة استخدامه في تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة، إذ أن إنفاق المال المخصص لأي مشروع ليس في حد ذاته إنجازا، إنما تحقيق أهداف المشروع هو الإنجاز، أما إذا لم يحقق المشروع أهدافه فيعد هذاهدرا للمال العام.[1]

الفرع الثالث: دور رقمنة الجماعات المحلية في ترشيد النفقات العمومية

بما أن تطبيق الرقمنة في مؤسسات الجماعات المحلية قد حققت مبدأ الشفافية المالية أي شفافية الإنفاق العام و تفعيل الرقابة المالية فهذا يدل على أن مشروع الرقمنة في طريقه الصحيح نحو ترشيد جيد للنفقات العمومية، كما كان الحد من انتشار الفساد المالي بفضل تفعيل الرقابة على الأموال العمومية، و للمحاسبة الإلكترونية أيضا دور في ترشيد النفقات العمومية كونها نظام رقمي تكون فيه نسبة الخطأ قليلة، و بالتالي كل ما ذكرناه يعتبر من العوامل التحول الرقمي التي أدت إلى الترشيد الجيد للنفقات العمومية.

1_ ضيف الله يحي الزهراني ، المرجع السابق، ص56.

خلاصة الفصل الثاني:

تمثل النفقات العمومية دور الدولة في تطور نشاطها الإقتصادي، حيث تسعى لتحقيق إحتياجات و متطلبات مواطنيها، لذلك تعمل الدولة جاهدة للحفاظ على الأموال العامة وترشيدها بطريقة حديثة و سليمة، فانتهجت الحكومة منذ نشأتها عدة طرق في تسيير نفقاتها العامة، فأصبح الإنفاق العام بعد تطبيق الرقمنة في الجماعات المحلية ينفق على حق، فمن آثار تطبيق الرقمنة في الترشيد الجيد للنفقات على المستوى المحلي إدراج مجموعة من التطبيقات و الأنظمة لحماية المال العام و الحفاظ عليه، و من إيجابيات الرقمنة الحد من الفساد المالي و مكافحته، كما قامت الرقمنة بتفعيل أنظمة حديثة للمحاسبة المالية و قامت بتعزيز الرقابة المالية الإلكترونية، مع تكريس مبدأ الشفافية في الإنفاق العام، لعبت الرقمنة دور هام في كشف مرتكبي جرائم الفساد المالي و ذلك بتوزيع أجهزة المراقبة في مؤسسات الجماعات المحلية.

خاتمة

و فـي ختـام دراسـتنا أردنـا التوضـيح أننـا قـد تطرقنـا فـي دراسـتنا المقسـمة إلـى شـطرين لمجموعـة من المفاهيم و الأساسيات للرقمنـة و الجماعـات المحليـة مـع عرض العلاقـة بينهمـا، كمـا تـم إبـراز تطبيقـات الرقمنـة علـى مستوى مؤسسـات الجماعـات المحليـة مـع إعطـاء بعـض النماذج على ذلك، كالبلدية الإلكترونية في تقديم خدمات قلصت من جهد و تكاليف مؤسسات الجماعات المحلية مع استحسان المواطنين لهذه الخطوة التي تحسب للجماعات المحلية، كان هذا بالنسبة إلى الفصل الأول، أما ما درسناه في الفصل الثاني هو آثار تطبيق الرقمنة في الجماعات المحلية على النفقات العمومية حيث بدأنا بتقديم مفهوم الإنفاق العام ثم انتقلنا لعرض بعض البرامج و التطبيقات المستعملة و ذلك من أجل ترشيد جيد للنفقات العمومية وأبرزنا دور التكنولوجيا الحديثة في الحفاظ على المال العام كالحد من الفساد المالي و تفعيل الرقابة المالية الإلكترونية و إضفاء الشفافية في الإنفاق.

من نتائج الدراسة ما يلي:

_ لتطبيق الرقمنة على المستوى المحلي أهمية كبيرة وكانت من المشاريع المسطرة من طرف الدولة بهدف تعميمها على جميع القطاعات و المجالات.

_ كمـا لاحظنـا أن تطبيـق الرقمنـة فـي الجماعـات المحليـة تواجهـه بعـض المعيقـات و المشاكل التي يجب إزاحتها، من هذه المعيقات هو عدم كفاءة و خبرة عمال و موظفي إدارات المؤسسات التابعة للجماعات المحلية.

_ كما هناك معيقات مالية كخضوعها للرقابة المشددة من طرف الحكومة المركزية و محدودية استعمالها.

_ أما من الناحية التشريعية فيوجد نقص في النصوص التنظيمية و التشريعية التي تحدد كيفيات و إجراءات استعمال التكنولوجيا الجديدة كالتطبيقات و البرامج و المنصات المساهمة في الإستفادة من التحول الرقمي.

_ كما استنتجنا أن لتطبيق الرقمنة معيقات قديمة و تقليدية مثل انتشار الفساد المالي حيث تم مكافحتها باستحداث أنظمة رقابية إلكترونية فعالة و أنظمة تسييرية تساهم في التحكم الجيد للنفقات العامة.

_ أما من الناحية المادية سجلنا نقص في العتاد المستعمل في التحول الرقمي و نقص في تدفق خدمة الإنترنت.

_ عمل التحول الرقمي على تفعيل الدور الرقابي و تكريس مبدأ الشفافية و الوضوح في الإنفاق العام هذا ما ثمن دور الرقمنة تجاه المالية العامة.

_ كما لعبت الرقمنة أيضا دور كبير في تقليص التكاليف المالية.

فعلى ضوء نتائج الدراسة التي لاحظناها و قمنا بتسجيلها يمكننا تقديم بعض التوصيات و الإقتراحات التي تعتبر كحلول مستقبلية لنجاح تطبيق الرقمنة في مؤسسات الإدارة المحلية و هي كالآتي:

_ إجراء دورات تكوينية لفائدة عمال و موظفي مؤسسات الجماعات المحلية تخص كيفية استعمال التكنولوجيات الحديثة في عملهم.

_ تحفيز العمال و الموظفين باستحداث رتب و مناصب لكل من يجيد استعمال التكنولوجيا الحديثة ضمن عمله.

_ عقد إتفاقيات من أجل تخصيص غلاف مالي لتطبيق مشروع الرقمنة في الجماعات المحلية هذا للتخفيف من الخضوع للرقابة المالية المسلطة من طرف الحكومة المركزية.

_ إعادة النظر و تعديل القوانين التشريعية بحيث تصبح متكيفة و التحول الإلكتروني.

_ تسريع وتيرة الرقمنة لمكافحة مرتكبي جرائم الفساد المالي.

_ تعميم تطبيق الرقمنة في جميع أنحاء المناطق الداخلية و تزويدهم بالتدفق العالي لشبكة الإنترنت و ذلك بعد توفير البنية التحتية من أجل نجاح مشروع الرقمنة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أ_ قائمة المصادر:

1. التعديل الدستوري لسنة 2016م، الصادر في ج.ر.ج.ج،ع 14،المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق 7 مارس سنة 2016م.
2. التعديل الدستوري لسنة 2020م، الصادر في ج.ر.ج.ج ،15 جمادى الأولى عام 1442هـ الموافق 30 ديسمبر سنة 2020م.
3. القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق 22 يونيو سنة 2011م يتعلق بالبلدية،الصادر في ج.ر.ج.ج،ع 37،المؤرخ في أول شعبان عام 1432 الموافق 3 يوليو 2011م.
4. القانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433هـ الموافق 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية، الصادر في ج.ر.ج.ج،ع12،المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1433هـ الموافق 29 فبراير سنة 2012م.
5. القانون 14-03 المتعلق بسندات ووثائق السفر،المؤرخ في 24فيفري2014م، ع16،الصادرة في ج.ر.ج.ج ، 23مارس2014م.
6. القانون 14-08 المعدل والمتمم للأمر 70-20، المتعلق بالحالة المدنية، المؤرخ في 09أوت2014م، الصادر في ج.ر.ج.ج، ع 49، الصادرة في 20أوت2014م.

7. القانون 15-04،يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونين، المؤرخ في 01فيفري2015م، الصادر في ج.ر.ج.ج، عدد06،الصادرة في 10فيفري2015م.
8. القانون 17-03 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية،المؤرخ في 10جانفي2017م، ع02،الصادرة في ، ج.ر.ج.ج، 11جانفي2017م.
9. المرسوم التنفيذي 15-315 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، المؤرخ في 10ديسمبر2015م، الصادر في ج.ر.ج.ج، ع 68، الصادرة في 27ديسمبر2015م.
10. المرسوم التنفيذي 16-142 يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، المؤرخ في 05ماي2016م، الصادر في ج.ر.ج.ج، ع 28، الصادرة في 08ماي2016م.
11. المرسوم الرئاسي17-143 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وأجالها، المؤرخ في 18أفريل2017م، الصادر في ج.ر.ج.ج ،ع 25، الصادرة في 19أفريل2017م.

ب_ قائمة المراجع:

1_الكتب:

12. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2006م.

13. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 2000م.

14. طارق عبد الرؤوف عامر،الإدارة الإلكترونية"نماذج معاصرة"، دار السحاب للنشر و التوزيع، ط1، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2008م.

15. عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر و التوزيع بالفيوم، بدون طبعة، 2006م.

16. فراس بن محمد بن ساسي، إسترتيجيات محاربة الفساد المالي و الإداري في ضوء السنة النبوية، دار الأهرام للطباعة و النشر، تونس، 2020م.

17. لبيد عماد، موازي بلال، رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر، المركز العربي الديمقراطي، ط1، ألمانيا، برلين، 2021م.

18. محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر(الولاية البلدية 1516م_1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، سنة 2011م.

19. نجلاء أحمد ياسين، الرقمنة و تقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر و التوزيع، ط 1، القاهرة، 2013م.

20. محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة، مطبعة معهد الإدارة العامة، بدون طلعة، بدون بلد ، 1982م/1981م.

21. ضـيف الله يحـي الزهرانـي، النفقـات و إدارتهـا فـي الدولـة العباسـية، مكتبـة الطالـب الجامعي، ط1، مكة المكرمة، 1986م.

2_البحوث الجامعية:

أطاريح الدكتوراه:

22. مسعود راضية، الفساد المالي في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي، تبسة،2022/2021م.

رسائل الماجيستر:

23. العربـي بـن علـي بـوعلام، آليـات ترشـيد النفقـات العامـة فـي الجزائـر، مـذكرة لنيـل شـهادة الماجيستر في الحقوق، تخصص قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017/2016م.

24. بـن يطـو سـليمة، جريمـة الرشـوة فـي قـانون الوقايـة مـن الفسـاد و مكافحتـه رقـم 01/06، مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجيسـتر فـي العلـوم القانونيـة، كليـة الحقـوق و العلـوم الإنسانية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012م.

25. عيسى قاسم، الوفرة المالية و أثرها على نوعية الخدمات العمومية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و

العلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر 3، سنة 2017/2016م.

مذكرات الماستر:

26. أولاد المختار سعدية، الآليات الجديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم سياسي و إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020/2019م.

27. بن دادي هشام، سعيدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون عام إقتصاد، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2022/2021م.

28. بوعامر سعيد، آليات تمويل التنمية المحلية في قانوني البلدية و الولاية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة غرداية، 2023/2022م.

29. بوفلغة مريم، منصوري نبيلة، تقييم الحوكمة في تسيير الجماعات المحلية، مذكرة ماستر، شعبة تسيير التقنيات الحضرية، تخصص تسيير الجماعات المحلية، معهد

تسـيير التقنيـات الحضـرية، قسـم تسـيير المـدن و التعميـر، جامعـة قسـنطينة3، سنة2019/2018م.

30. خرباش ياسين، حوكمة نفقات الجماعات المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع القانون العام، تخصص قانون الجماعات المحلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2019/2018م.

31. طالبي يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة و تنمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2016/2015م.

32. عبد الدايم موسى، يوسفي زكريا، دور ترشيد النفقات في الحد من مخاطر التمويل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار،2018/2017م.

33. كنوش نجية، إخلف نورة، مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في التنظيم الإداري الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع القانون العام تخصص قانون الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية، 2017/2016م.

34. ميلودة حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي، مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2022/2021م.

35. هجيرة توميات، خديجة بوخاري، الموارد المالية للجماعات المحلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق ، جامعة غرداية، 2018/2017م.

3_المقالات العلمية:

36. أحسن مصطفى، أداء التسيير العمومي الجديد كآلية لإصلاح النظام الميزانياتي بمقتضى القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مج 13، ع 01 ، جامعة محمد بن أحمد وهران 02، 2023م ، الجزائر.

37. أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟(دراسة في الإشكاليات و معايير الاختيار)، مجلة دراسات المعلومات، ع 07، قسم دراسات المعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة 2009م.

38. أسماء سلامي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة الشريعة و الإقتصاد، بدون سنة، جامعة قسنطينة03.

39. بلقرع فاطنة، جاهزية الإدارة الإلكترونية في الجزائر و دورها في إرساء الخدمة العمومية، مج البديل الإقتصادي، ع 7، جامعة الجلفة، الجزائر،بدون سنة.

40. بلكعيبات مراد، الإدارة الجزائرية و الرقمنة و دورهما في تطوير الإستثمار،مجلة المفكر، مج 18،ع 01، جامعة الأغواط، 2023م.

41. حفضاوي سمير، سهى الحمزاوي، الرقمنة و مدى تأثيرها على الفعالية التنظيمية، مجلة الباحث الإجتماعي، قسم علم الإجتماع، جامعة خنشلة، 2016م.

42. حميدوش علي، بوزيدة حميدة، إقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة، مجلة المستقبل الإقتصادي، مج 08، ع1، سنة 2020م.

43. شراك رابح، شراك زبير، النفقات العمومية، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية و الإجتماعية، مج04، ع01، جامعة الجلفة،2021م.

44. صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر، مجلة صوت القانون، مج07، ع03، جامعة البليدة،2021م.

45. طاشمة بومدين، الحكم الراشد ومشكلة بناء القدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة تواصل، ع 26، سنة 2010م.

46. طواهيري عبد الجليل، دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري قطاع الجماعات المحلية، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، مج1، ع 2، ديسمبر 2020م.

47. فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الإقتصاد الجديد، مج02، ع15، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، سنة 2016م.

48. فوزية صادقي، واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية، مجلة العلوم الإنسانية، مج07، ع03، جامعة أم البواقي، 2022 م .

49. محمد موسى، عودة الحياري، المحاسبة الإلكترونية و علاقتها بنظم المعلومات المحاسبية، المجلة العربية للنشر العلمي، ع41، سنة 2022 م .

50. مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، وزارة المالية، العراق، ع خاص، 2013 م .

51. مليكة بوخاري، سمير يحياوي، متطلبات تطبيق الرقمنة و دورها في تحسين أداء الإدارة المحلية، دراسات إقتصادية، جامعة آكلي محند أولحاج، بويرة، مج 16،ع3، سنة 2022 م .

52. مناصر شهرزاد، حاحة عبد العالي، دور الإدارة الالكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مج10، ع01، 2020 م .

53. نصر الدين بن شعيب و طيبي بومدين ، الجماعات المحلية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، جامعة تلمسان، ع1، سنة 2012 م .

54. نوال بوعبدالله، رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون 14-08، مجلة قضايا معرفية، جامعة الجلفة، مج02، ع1، سنة 2022 م .

55. يحياوي سمية، عصرنة المرفق العام في الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، مج 06، ع1، سنة 2020 م .

56. يوسف قروج، فتيحة قصاص، عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة و دورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، ع6، سنة 2016 م .

4_المؤثرات و الندوات العلمية

مداخلات:

57. رزاق سارة، بن سالم بلال، التكنولوجيا المالية و الذكاء الإصطناعي في القطاع المصرفي و المالي "تجربة الدول العربية "، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التكنولوجيا المالية و الذكاء الإصطناعي في القطاع المالي و البنكي بين ضرورة التطوير و حتمية التقنين، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، بدون تاريخ ، الجزائر.

58. عمر شريف، التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول"حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012م، الجزائر.

59. لحرش عبد الرحيم، الإدارة الإلكترونية كآلية حديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي و الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية"رهانات و تحديات تقييم الواقع و استشراف الواقع، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية، يومي 08-09 نوفمبر 2023 م ، الجزائر.

5_المطبوعات الجامعية:

محاضرات:

60. خرشي إلهام، محاضرات في مقياس الإدارة الإلكترونية في الجزائر، سنة ثالثة ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العلوم القانونية و الإدارية، جامعة محمد لمين دباغين2، سطيف، 2020/2019م.

61. خلود علي عريبي، ابتسام حاتم، أنواع الميتاداتا، المرحلة الأولى، كلية الآداب، تنظيم أوعية وصفي، الجامعة المستنصرية،2018/2017 م .

6_مواقع إلكترونية:

62. شيماء محمود، المحاسبة الالكترونية وخصائصها وعلاقتها بنظم المعلومات المحاسبية ،https://elmohaseb.com ، تاريخ الإطلاع 2024/05/05 م ، الساعة 14:41.

63. محمد الصديق، علم الأنظمة المدمجة، www.ae.linkedim.com ، تاريخ الإطلاع 2024/05/12 م ، الساعة 11:04.

64. محمود مسروة، تنظيم المعلومات في البيئة الرقمية، https://blog.naseej.com / ، تاريخ الإطلاع 2024/05/11 م الساعة 12:55.

65. مريم علواش،نظام معلوماتي لتتبع الحالة المالية لكل بلدية، جريدة المستثمر الّإلكترونية، www.almostathmir.dz، تاريخ الإطلاع 2024/05/12، الساعة 11:08.

66. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، عصرنة المرفق العام مكاسب ومشاريع متواصلة، https://interieur.gov.dz/ ، مجلة وزارة الداخلية، ع2، أوت2018، ص31، تاريخ الإطلاع 2024/05/17 م، الساعة 20:04.

67. وزارة العدل، قانون العقوبات، تم الإطلاع عليه 2024/05/22 م، الساعة 19:52. (https://droit.mjustice.dz/sites/default/files/portail/legisl_nouveau/codepenal_2010/ar/index)

68. " bit " معناها باللغة العربية بايت هي وحدة لتخزين البيانات في الكمبيوتر https://www.almaany.com/fr/dict/ar-fr/bit/ تاريخ الإطلاع 2024/06/12 م الساعة 20:06، بعد ملاحظات لجنة المناقشة.

الفهرس

العناوين	رقم الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ، ب، ج، د، و، هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة و الجماعات المحلية	09
المبحث الأول: مفاهيم و أساسيات حول الرقمنة و الجماعات المحلية	10
المطلب الأول: ماهية الرقمنة	10
الفرع الأول: مفهوم الرقمنة	10
الفرع الثاني: خطوات الرقمنة	15
المطلب الثاني: عموميات حول الجماعات المحلية	16
الفرع الأول: ماهية الجماعات المحلية	16
الفرع الثاني: مهام الجماعات المحلية	21
المطلب الثالث: علاقة الرقمنة بالجماعات المحلية	23
الفرع الأول: دواعي إعتماد الرقمنة من قبل الإدارات المحلية	23
الفرع الثاني: رهانات و تحديات تفعيل الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية	25
الفرع الثالث: تحديات تتعلق بإعتماد الجزائر بنية تحتية رقمية	26
المبحث الثاني: رقمنة الجماعات المحلية	27
المطلب الأول: الإطار القانوني لرقمنة الجماعات المحلية	27
الفرع الأول: إستحداث السجل الوطني الآلي	28
الفرع الثاني: إستصدار وثائق الحالة المدنية إلكترونيا	29

الفرع الثالث: إستحداث الوثائق البيومترية الإلكترونية	30
المطلب الثاني: الخدمات المعنية برقمنة الجماعات المحلية	32
الفرع الأول: البلدية الإلكترونية	32
الفرع الثاني: تجسيدات الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية	33
الفرع الثالث: خطوات الرقمنة في الجماعات المحلية	35
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: آثار رقمنة الجماعات المحلية على النفقات العمومية	40
المبحث الأول: إضفاء الطابع التقني على الإنفاق العام	41
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام	42
الفرع الأول: تعريف النفقات العمومية	42
الفرع الثاني: ضوابط الإنفاق العام	44
الفرع الثالث: تعريف نفقات الجماعات المحلية	45
الفرع الرابع: خصائص النفقات المحلية	46
المطلب الثاني: إستحداث نظام معلوماتي مدمج	47
الفرع الأول: مفهوم الأنظمة المدمجة	47
الفرع الثاني: تطبيق الأنظمة المدمجة في الجماعات المحلية الجزائرية	48
المطلب الثالث: العمل بنظام محاسبة إلكتروني	48
الفرع الأول: تعريف نظام المحاسبة الإلكتروني	48
الفرع الثاني: خصائص المحاسبة الإلكترونية	49
المبحث الثاني: نجاعة تسيير النفقات العمومية	51
المطلب الأول: شفافية الإنفاق العام	52

الفرع الأول: مفهوم شفافية المالية العامة	52
الفرع الثاني: أهداف شفافية المالية العامة	53
المطلب الثاني: الحد من الفساد المالي	55
الفرع الأول: تعريف الفساد المالي	55
الفرع الثاني: صور الفساد المالي	56
الفرع الثالث: دور الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي	57
الفرع الرابع: الرقابة الإلكترونية كآلية للحد من الفساد المالي	58
المطلب الثالث: ترشيد النفقات العمومية	59
الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات العمومية	59
الفرع الثاني: أهمية ترشيد النفقات العمومية	61
الفرع الثالث: دور رقمنة الجماعات المحلية في ترشيد النفقات العمومية	61
خلاصة الفصل الثاني	62
خاتمة	64
قائمة المصادر و المراجع	68
الفهرس	81
ملخص	85

ملخص

ملخص:

لقد قطعت مؤسسات الجماعات المحلية خطوات كبيرة في الرقمنة بالرغم من عدة معيقات، وذلك بفضل تسريع وتيرة الرقمنة عبر كافة القطاعات، حيث وضعت الحكومة الجزائرية استراتيجيات لمواكبة الرقمنة وترشيد النفقات العامة، كما أدت الرقمنة إلى إدراج تطبيقات وأنظمة لحماية الأموال العامة، والحد من الفساد المالي، وتعزيز الرقابة المالية، وتعزيز الشفافية في الإنفاق العام والكشف عن مرتكبي جرائم الفساد المالي.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، الرقمنة، ترشيد النفقات العمومية.

Summary:

Community institutions have made great strides in digitization despite a number of obstacles, thanks to the acceleration of digitization across all sectors, The Algerian Government has developed strategies to keep pace with digitization and rationalize public expenditures, Digitization has led to the introduction of applications and regulations to protect public funds, reduce financial corruption, strengthen financial oversight, enhance transparency in public spending and detect the perpetrators of financial corruption.

Keywords: local communities , digitization, Rationalization of public expenditures.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.

جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

Université de Ghardaïa.

Faculté de Droit et des Sciences olitiques.
Département de Droit .

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ زرياحي عبد الله .....

بصفته رئيسا: .....في لجنة المناقشة لمذكرة الماستر

الطالب(ة): عايش محمد الغزالي ..... رقم التسجيل 202023171539963429

الطالب(ة): مليكة فارس ..... رقم التسجيل: 202023171539094381

تخصص : قانون إداري دد الحقوق دفعة : 2024 نظام(ل م د).

ان المذكرة المعنونة بـ: رقمنة الجماعات المحلية وأثرها على المنقات العمومية .....

.....

.....

تم تصحيحها من طرف الطالب / الطالبين وهي صالحة للإيداع.

غرداية في: 2024/07/03

إمضاء الأستاذ رئيس اللجنة المكلف بمتابعة التصحيح

P- زرياحي عبد الله

رئيس القسم

Scanné avec CamScanner